الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية مؤسسة

مساهمة التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة

– دراسة حالة مؤسسة الكهرباء والغاز سونلغاز الوادي –

إعداد الطلبة:

- تواوه كوثر
- كينة عائشة
- زغومة ثلجة

تحت إشراف الأستاذة:

د. خالدي رشيدة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مُحَمَّد الدينوري سالمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيساً
خالدي رشيدة	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
حورية بديدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2025/2024

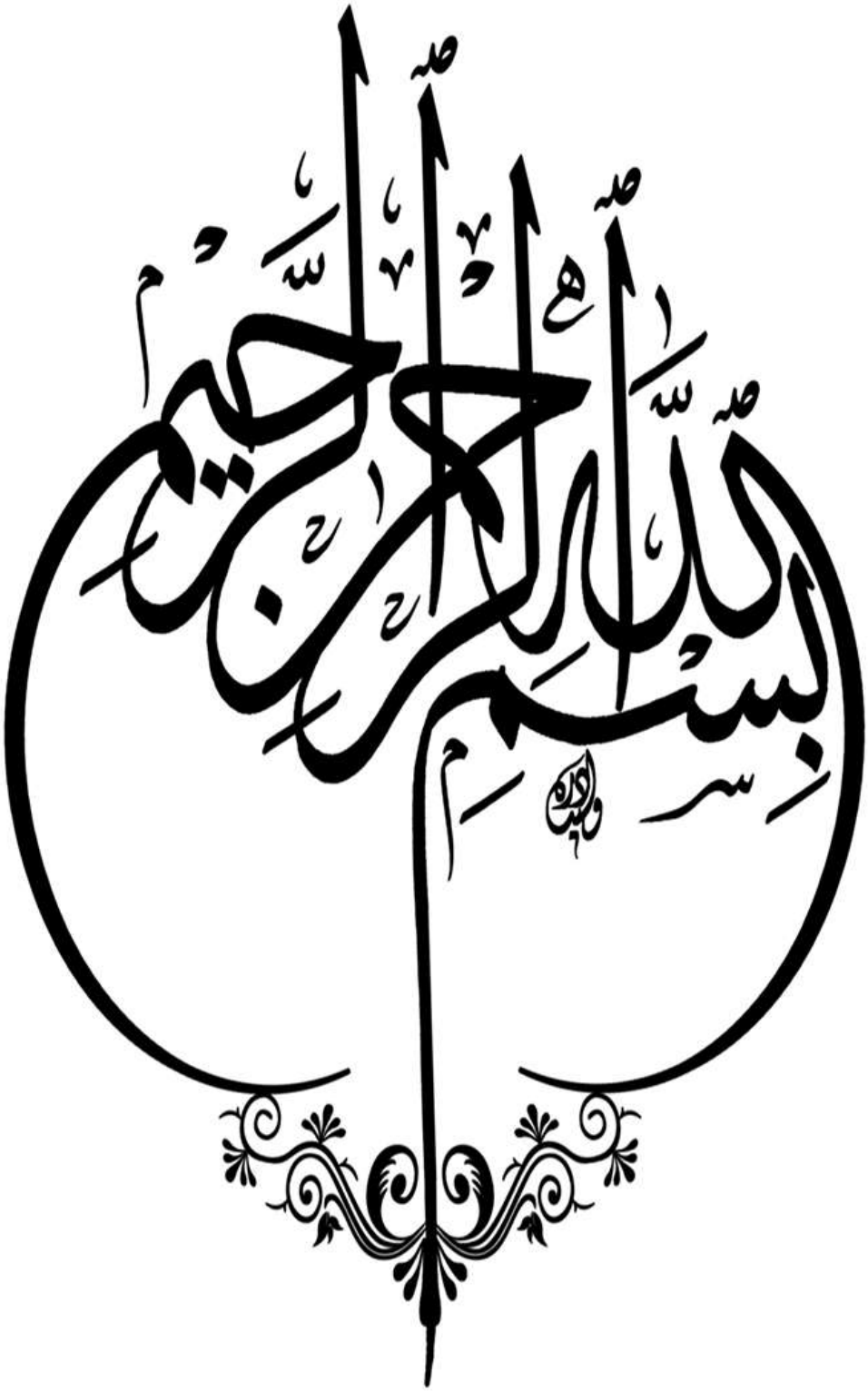
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى عزيز القلب الذي حملت اسمه فخرا والى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من حصد الأشواك عن دربي وزرع ليا الراحة بدلا منها إلى أبي لم ينحني ظهر أبي إلى ما كان يحمله لكن لينحني من أجلي وإن حدب وكنت أحجب عن نفشي مطالبها فكان يكشف عما أشتهي الحجة فشكرا لكونك أبي.

وإلى من علمتني الأخلاق قبل أن أتعلمها إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة، اليد الخفية التي زالت عن طريقي العقبات ومن ضلت دعواتها تحمل اسمي ليلا ونهارا أمي محبوبتي وملهمتي.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم إلى مصدر قوتي وأرضي الصلبة وجدار قلبي المتين أخوتي وأخواتي وأحبتي.

وإلى من ضاقت بي الدنيا وسعت بخطاهم وإن سقطت كانوا أول من رفعوني بكلماتهم إلى من رافقتني باللقب قبل الدرب جدي وجدتي.

ها أنا اليوم أطوي صفحة من التعب وسجلت في التاريخي فخر لا ينسى لم أعد أتساءل عن ملامح الوصول فقد رأيتها في عيوني تلاشت غيوم التعب وابتسم الأفق بعد عتمة الانتظار،

ها هي الخطى التي كانت تتعثر أحيانا وجدت مستقرها في قمة الإنجاز وبين طيات الطريق

تنفست سلاما وفرحا وامتنانا.

وآخر دعواكم أن الحمدالله رب العالمين.

شكر وعرفان

عندما نبحث عن كلمات شكر والتقدير للأستاذة فإن أجمل عبارات الشكر والتقدير لا بد أن تسبق حروفنا وتنهي سطورها المعبرة عن صدق المعاني النابعة في قلوبنا نبعث تحية شكر والعرفان لدكتورة "خالدي رشيدة" على الجهد المبذول لإكمال هذه المذكرة أنتِ عهداً في الوفاء والصبر والعطاء جزاك الله.

لكي منا كل الاحترام والتقدير.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى ابراز مساهمة التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي، من خلال تسليط الضوء على مختلف المفاهيم الخاصة بالتدقيق المالي والأداء المالي والعلاقة التي تربط بينهما، ومحاولة اسقاطها على مؤسسة الكهرباء والغاز سونلغاز بالوادي، وذلك باستخدام الاستبيان.

توصلت الدراسة إلى أن التدقيق المالي يساهم في كشف نقاط الضعف والقوة داخل المؤسسة والعمل على اتخاذ القرارات الصحيحة ويساعد على التوصل إلى النتائج جد مهمة والمتعلقة بالأعمال المنجزة من طرف مؤسسة الكهرباء والغاز سونلغاز الوادي، أي أن لتدقيق المالي دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق المالي، أداء المالي، تقييم الأداء.

Summary:

This study aimed to highlight the contribution of financial audit in improving financial performance ،by highlighting the various concepts of financial audit and financial performance and the relationship between them ، and trying to drop them on the electricity and gas organization sonelgas Valley ، using the questionnaire.

The study found that the financial audit contributes to revealing the weaknesses and strengths within the organization and working to make the right decisions and helps to reach very important results related to the work done by the electricity and Gas Corporation Sonelgaz Valley ،that is ،the financial audit has a role in improving the financial performance of the institution.

Keywords: financial audit ،financial performance ،performance evaluation.

قائمة المحتويات

إهـــداء	**III**
شكر وعرفان	**IV**
ملخص الدراسة	**VIII**
قائمة المحتويات	**IX**
قائمة الجداول	**XI**
قائمة الأشكال	**XII**
قائمة الملاحق	**XIII**
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي والأداء المالي	

تمهيد: **5**

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي **6**

المطلب الأول: تعريف التدقيق المالي 6

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التدقيق 8

المطلب الثالث: طرق ومعايير التدقيق المالي. 11

المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي. **15**

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي. 15

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي ومؤشراته. 18

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي 28

المبحث الثالث: علاقة التدقيق المالي بتحسين الأداء المالي **30**

المطلب الأول: أهمية التدقيق المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية 30

المطلب الثاني: التدقيق المالي ودوره في اكتشاف الفساد المالي والحد منه 31

المطلب الثالث: أهمية التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي. 32

خلاصة الفصل: **34**

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الكهرباء والغاز سونلغاز الوادي

تمهيد: **36**

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة الكهرباء والغاز –سونلغاز–بالوادي **37**

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة الكهرباء والغاز "سونلغاز" بالوادي. 37

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي. 38

المطلب الثالث: دور وأهداف مؤسسة سونلغاز 41

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية **44**

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة. 44

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان. 49

المطلب الثالث: تحليل البيانات العامة 51

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان **53**

المطلب الأول: التحليل الاحصائي الوصفي للاستبيان 53

المطلب الثاني: تحليل نتائج من خلالT-test 60

المطلب الثالث: نتائج الدراسة 63

خلاصة الفصل: **65**

الخاتمة .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

قائمة المراجع **69**

الملاحق.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	التطور التاريخي لأهداف عملية المراجعة	9
02-01	توزيع الوكالات التجارية	40
03-02	نتائج توزيع الاستبيان	43
04-02	يوضح توزيع أسئلة عبارات كل محور	45
05-02	مقياس ليكارث الخماسي	45
06-02	يوضح قيمة r لحساب قيمة الصدق البنائي	47
07-02	يوضح قيمة الفا كرو نباخ	47
08-02	يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي	48
09-02	يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير عدد سنوات العمل	49
10-02	يوضح المحك المعتمد في الدراسة	50
11-02	نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق محور التدقيق المالي	51
12-02	نتائج اراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق محور الأداء المالي	54
13-02	يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بمحور التدقيق المالي	57
14-02	يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بمحور الأداء المالي	58
15-02	يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بمحور علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي	59

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01-01	التطور التاريخي لأهداف عملية المراجعة	12
02-01	علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي للمؤسسة	29
03-02	يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز وسط -فرع الوادي-	37
04-02	دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي.	48
05-02	لأعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات العمل	49

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01-02	استمارة الاستبيان	71
02-02	بعض مخرجات برنامج الـ spss	75

مقدمة

تُعد المؤسسة وحدةً اقتصاديةً تجمع بين الموارد البشرية والمادية والمالية والفنية في إطار ظروف متغيرة، بهدف تحقيق أهداف تضمن استمراريتها وتطورها في بيئة تتسم بالديناميكية والتحديات المستمرة. ولا يقتصر هذا الاستمرار على مجرد البقاء، بل يشمل النمو والتطوير من خلال اعتماد تقنيات متقدمة وأساليب إدارية فعالة تعزز كفاءتها وقدرتها على المنافسة محلياً ودولياً.

ومن هذا المنطلق، أصبح اهتمام الإدارة بتقييم كفاءة الأنظمة المطبقة ومدى تنفيذ الخطط والسياسات المعتمدة أمراً بالغ الأهمية، مما استدعى وجود خلية تدقيق كوظيفة إدارية حيوية لا غنى عنها. يلعب التدقيق دوراً محورياً في الرقابة المؤسسية، حيث يضمن السير السليم للعمليات ويحمي الموارد المتاحة، كما يساهم في تعزيز الشفافية والموثوقية المالية.

وقد برز التدقيق المالي كأداة ضرورية لحماية الأصول وضمان دقة البيانات المالية، خاصة في أعقاب الأزمات الاقتصادية والانهيارات المالية العالمية التي كشفت عن هشاشة العديد من المؤسسات. مما دفع إلى البحث عن آليات رقابية أكثر فاعلية، ليتطور بذلك دور التدقيق من مجرد مراجعة القيود المحاسبية والسجلات المالية إلى أداة استراتيجية تهدف إلى كشف الانحرافات وتصحيحها، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمؤسسة.

بهذا المعنى، يُعد التدقيق المالي ركيزة أساسية لتحقيق الكفاءة التشغيلية وتعظيم المردودية، كما يساهم في تعزيز سمعة المؤسسة وقدرتها التنافسية في السوق. وتتحمل الإدارة مسؤولية تحقيق أداء مالي مُرضٍ، الأمر الذي يتطلب وجود طرف محايد يُقيّم مصداقية المعلومات المقدمة ويقارن الأداء الفعلي بالمستهدف، وهو ما يقوم به المدقق المالي من خلال عمليات التدقيق الشاملة.

هكذا، يُظهر التدقيق المالي أهميته ليس فقط كأداة رقابية، بل أيضاً كعامل داعم لتحقيق الاستدامة والنمو المؤسسي.

إشكالية البحث:

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

***ما مدى مساهمة التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الكهرباء والغاز سونلغاز –الوادي–؟**

ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا ان نضع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

*ما المقصود بالتدقيق المالي؟ وماهي أهدافه؟

*ما المقصود بالأداء المالي؟

*هل يساهم التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

*التدقيق المالي هو عملية فحص وتقييم السجلات المالية للشركة أو المؤسسة للتأكد من دقتها، واتباعها للقوانين والمعايير المحاسبية، وخلوها من الأخطاء أو الغش. يهدف إلى تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.

*الأداء المالي هو تقييم كفاءة الشركة في إدارة مواردها المالية لتحقيق الربحية والنمو والاستقرار، من خلال مؤشراتها.

* ساهم التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة الكهرباء والغاز سونلغاز الوادي.

دوافع اختيار الموضوع:

-أهمية التدقيق المالي بالنسبة للمؤسسات؛

-توضيح وابراز دور التدقيق المالي الفعال في تحسين الأداء المالي؛

-اثراء المكتبة الجامعية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في إظهار مساهمة التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لأنه يساهم في اتخاذ القرارات المالية التي موجهة لمعالجة المؤسسة واكتشاف الفساد المالي والحد منه وتحسين إدارة المخاطر.

أهداف الموضوع:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق:

*موضوع يخدم مجال التخصص؛

*إبراز مضمون التدقيق المالي؛

*الاهتمام بالتدقيق المالي وتبيان الدور الذي يلعبه في تحسين الأداء المالي؛

*إبراز ضرورة تطبيق التدقيق المالي من أجل تحسين الأداء المالي.

منهج الموضوع:

المنهج الذي تم إتباعه من أجل دراسة الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي حيث يقو بجمع بين الجزء النظري والتطبيقي للإجابة على موضوع دراستنا لتوضيح الدور الفعال للتدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

محتوى البحث:

ولتحقيق أهداف الموضوع واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم الموضوع الى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث تطرقنا في الفصل الأول الى الإطار النظري للتدقيق المالي والأداء المالي مقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول الإطار النظري للتدقيق المالي والمبحث الثاني عموميات حول الأداء المالي والمبحث الثالث تطرقنا الى علاقة التدقيق المالي بتحسين الأداء المالي.

أما الفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة الحالة تحت عنوان دراسة حالة مؤسسة الكهرباء والغاز سونلغاز الوادي وهو بدوره تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، حيث كان المبحث الأول بطاقة تعريفية لمؤسسة الكهرباء والغاز –سونلغاز– بالوادي والمبحث الثاني الطريقة وأدوات الدراسة أما عن المبحث الثالث بعنوان عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق المالي والأداء المالي

تمهيد:

في ظل التوسع الكبير في حجم الأعمال وتعقد الأنشطة المؤسسية، برزت الحاجة إلى التدقيق المالي كأداة حيوية لضمان مصداقية البيانات المالية والمحاسبية، وتقييم مدى انعكاسها للوضع المالي الحقيقي للمؤسسة. كما يُعد التدقيق ركيزة أساسية لتحقيق الأهداف الإدارية والمالية، من خلال مراقبة فعالية الأنظمة الداخلية وحماية موارد المؤسسة لتوضيح هذه المفاهيم وتفصيل أدوارها، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

*__المبحث الأول__: الإطار النظري للتدقيق المالي

*__المبحث الثاني__: عموميات حول الأداء المالي

*__المبحث الثالث__: علاقة التدقيق المالي بتحسين الأداء المالي

يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة تكشف دور التدقيق المالي في تعزيز الشفافية والكفاءة، وكيفية توظيفه لرفع مستوى الأداء المالي للمؤسسات.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي

يمثل التدقيق المالي ركيزة أساسية في المنظومة الاقتصادية للمؤسسات حيث يلعب دورا محوريا في تعزيز مصداقية التقارير المالية وضمان سلامة القرارات الإدارية. وتكمن أهمية التدقيق المالي في كونه أداة فعالة لتقييم النظام المحاسبي ومراقبة الأداء المالي مما يساهم في تحقيق الشفافية والمساءلة.

وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مفاهيم حول التدقيق تتمثل في تعريف. أهدافه. وأهميته.

المطلب الأول: تعريف التدقيق المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التدقيق ثم التعريف بالتدقيق المالي.

1)تعريف التدقيق: يوجد عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

***التعريف الأول:** هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا منظما، يقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج اعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.[1]

***التعريف الثاني:** كما أصدرت جمعية المحاسبة الامريكية مفهوما آخر للتدقيق لايزال هو المفهوم السائد حتى الآن، حيث عرفته بانه عملية منتظمة للحصول على أدلة اثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية. وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المحددة وإيصال النتائج الى المستخدمين المعنيين.[2]

***التعريف الثالث:** وعرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه "مسعى او طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق بين طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية اصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم".[3]

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية)** طبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن 2004، ص 13.

[2] رزق أبو زيد الشحنة، **"تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقا للمعايير التدقيق الدولية"**، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص:24.

[3] طواهر مُحَّد التهامي، صديقي المسعود، **"المراجعة وتدقيق الحسابات"**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص ص:10-11

2) تعريف التدقيق المالي: تتعدد التعاريف التي تناولت التدقيق، نذكر منها ما يلي:

***التعريف الأول:** هو فحص القوائم المالية، يشمل على البحث والتقييم التحليلي وانتقاد السجلات والإجراءات مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة للخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي ونتائج العمليات خلال فترة معينة[1].

***التعريف الثاني:** ويقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية، والبيانات، والمستندات، والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعمالها من الربح أو الخسارة عن تلك الفترة[2].

***التعريف الثالث:** التدقيق المالي هو جمع وتقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية وتمثل الميزانية العامة، حسب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية وغيرها من الكشوفات المالية. مأخوذة ككل لأجل التمكن من إعطاء الرأي من عدال المركز المالي كما بتاريخ الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية تمثل النشاط للسنة أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ وان الإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية الكافية، هذا النوع من التدقيق يتم من قبل شخص مستقل ومحايد ومؤهل ومتدرب علما وعلميا ومجاز لممارسة مهنته. اما المستفيدون من هذه البيانات المالية لأجل اتخاذ القرارات على أساسها وهم على سبيل المثال[3]:

-الإدارة.

-المساهمون.

-المستثمرون.

-الدائنون.

-المحللون الماليون.

-بعض الدوائر الدولية.

-الأسواق المالية.

---

[1] سامي محمد الوقاد، **"تدقيق الحسابات"**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص:21.

[2] خالد أمين عبد الله، **"التدقيق والرقابة في البنوك"**، طبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص19.

[3] هادي التميمي، **"مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص:23-24.

***التعريف الثالث:** عرفت الجمعية الامريكية للمحاسبة التدقيق على أنه عملية منتظمة للحصول على الضرائب المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة، ثم توصيل النتائج ذلك الأطراف المعنية.

من خلال ما تقدم، يتضح أن التدقيق المالي هو عملية تشمل الفحص والتحقق وإعداد التقارير، حيث يتم فحص البيانات والسجلات المالية، والتحقق من دقة النتائج، ثم تقديمها في تقرير يتضمن رأياً فنياً موجهاً إلى الجهات المعنية.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التدقيق.

1)-أهداف التدقيق المالي:

يتمثل الهدف الأساسي للتدقيق في الوقت الحاضر بإعطاء تأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات المادية الناتجة عن الخطأ أو الغش، أما تاريخيا فلا بد من الإشارة الى أن أهداف التدقيق مرت بتطورات مستمرة متأثرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

في المقابل توجد أهداف أخرى ظهرت نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المؤسسة بصفة عامة، بحيث لم يعد تحقيق الربحية التجارية الهدف الأهم، حيث تشاركه في الأهمية أهداف أخرى منها: العمل على تحقيق الربحية الاجتماعية أي العمل على رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة[2].

ومن اهداف التدقيق المالي نذكر ما يلي:

*تقييم دقة البيانات المالية: التأكد من دقة وصدق البيانات المالية للشركة.

*تحديد المخاطر المالية: تحديد المخاطر المالية المحتملة التي قد تؤثر على أداء الشركة المالي.

*تحسين الرقابة الداخلية: تقييم وتحسين الرقابة الداخلية للشركة لضمان فعالية العمليات المالية.

*الكشف عن الأخطاء والمخالفات: الكشف عن الأخطاء والمخالفات المالية والعمل على تصحيحها.

*توفير التوصيات: تقديم توصيات لتحسين الأداء المالي للشركة.

*تعزيز الثقة المالية: تعزيز الثقة المالية للشركة من خلال تقديم بيانات مالية دقيقة وموثوقة.

*ضمان الامتثال للقوانين واللوائح: ضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح المالية المعمول بها.

---

[1] علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية**، طبعة الخامسة، دار وائل، الأردن، 2015، ص12

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص:15.

*تحسين الشفافية المالية: تحسين الشفافية المالية للشركة من خلال تقديم بيانات مالية واضحة ومفهومة.

بشكل عام، يهدف التدقيق المالي إلى تحسين الأداء المالي للشركة وضمان دقة وصدق البيانات المالية.

ويمكن أن نلخص التطور التاريخي لأهداف التدقيق في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): التطور التاريخي لأهداف عملية المراجعة

الفترة	الهدف من عملية المراجعة
قبل عام 1500	-اكتشاف التلاعب والاختلاس.
1850-1500	-اكتشاف التلاعب والاختلاس.
1905-1850	-اكتشاف التلاعب والاختلاس. -اكتشاف الأخطاء الكتابية
1933-1905	-تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي -اكتشاف التلاعب والاختلاس
1940-1933	-تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي -اكتشاف التلاعب والاختلاس
1960-1940	-تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي

المصدر: صديقي مسعود، أحمد نقاز، المراجعة الداخلية، مطبعة مزوار، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010

2)-أهمية التدقيق المالي:

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لغاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها. ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات طائفة المديرين، والمستثمرين الحاليين والمستقبلين، والبنوك، ورجال المال والاقتصاد، والهيئات الحكومية المختلفة، ونقابات العمال وغيرها[1].

ان أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية، اذ تعتمد الى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية، ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد[2]:

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] محمد أمين ما زون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة نيل الماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص:10.

1-ادارة المؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، بالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة، ويزيد من نسبة الاعتماد عليها كما يعتبر الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.

2-الملاك والمساهمين: ان ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق، فكان لابد من طرق يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاسها وتلاعبات، كما ان تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.

3-الدائنين والموردين: يعتمد هؤلاء على تقرير للمدقق بصحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.

4-الزبائن: اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الاجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

5-العاملين: اعتماد نقابة العاملين على القوائم المالية من أجل المفاوضة مع الإدارة من اجل وضع سياسة عامة للأجور وتحقيق مزايا العمال.

6-البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى: بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي، تلجأ المؤسسات الى القروض من المؤسسات المالية غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة خطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا، وتعود في ذلك الى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صنف القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: طرق ومعايير التدقيق المالي.

أولاً: طرق التدقيق.

تتضمن عملية التدقيق استعمال الطرق التالية على سبيل المثال لا حصر.[1]

1)الملاحظة: وتطبق في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبية المستعملة في المؤسسة ومدى كفاءة نظام الرقابة الداخلي علاوة على استخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة.

2)التفتيش: وتطبق في تدقيق الاستثمارات المالية والأصول الأخرى الشبيهة لتقرير وجودها الفعلي، كما تستخدم للحصول على بيانات داعمة لتكاليف الأصول، وللإيرادات والمصاريف العادية، وما شابه ذلك من بنود.

3)التثبيت: وتطبق في التأكيد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع، وأرصدة الأصول الموجودة في عهدة أشخاص خارجة كالإرساليات وبضائع الأمانة وغيرها.

4)المقارنة: وتطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية الجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة أو مماثلة خاصة بفترات سابقة أولا حقة لبيان الأساليب الكامنة وراء أي تغيرات هامة.

5)التحليل: وتطبق على البيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها ونشرها كمعلومات عن المشروع المعني.

6)الاحتساب: وتطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كاحتساب بضاعة أخر المدة والمستحقات.

7)الاستفسار: وتطبق على سياسات المشروع المعني، والأمور والقضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة، مثل الالتزامات العرضية، والخطط المستقبلية.

ثانياً: معايير التدقيق.

تنقسم المعايير العشرة المتعارف عليها الى ثلاث مجموعات، معايير متعلقة بالشخص المدقق (عامة)، معايير متعلقة بالعمل الميداني، ومعايير إعداد التقارير، والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 14

الشكل رقم (01-01): معايير التدقيق المتعارف عليها.

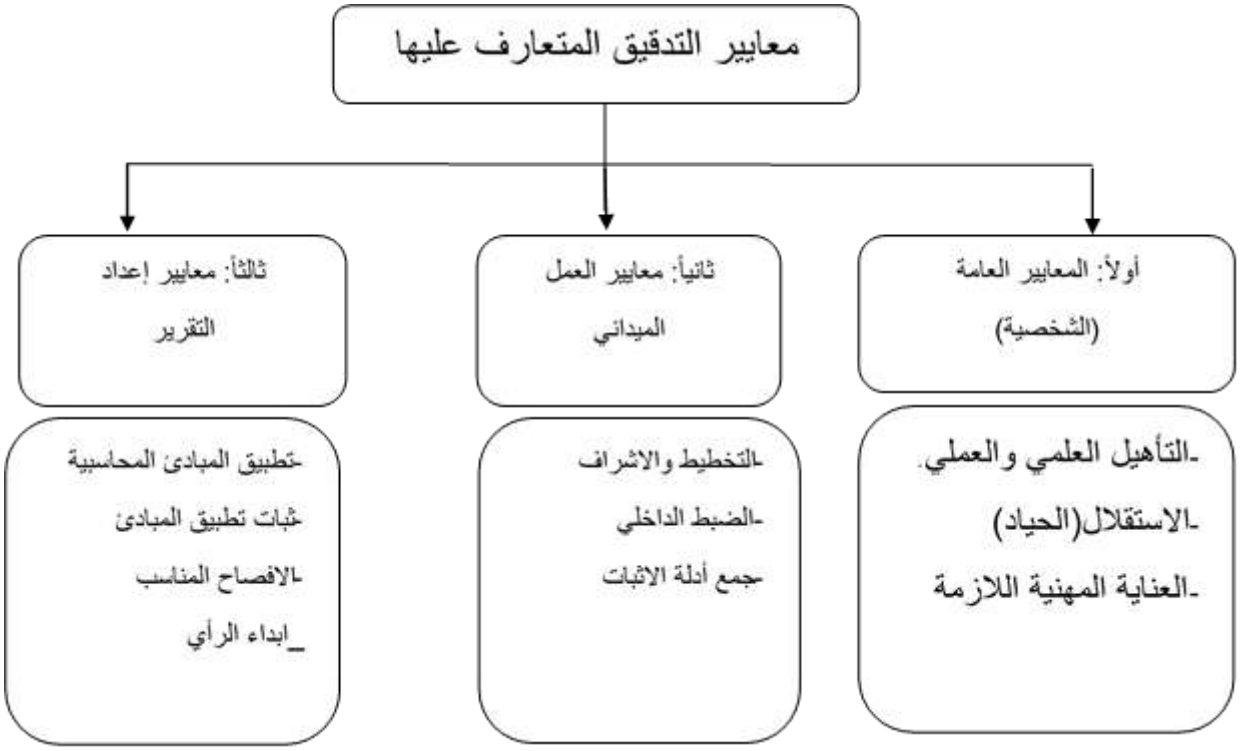

المصدر: من إعداد الطلبة.

تختلف جودة عمليات التدقيق اختلافا كبيرا من حالة الى أخرى اعتمادا على معرفة وخبرة المدقق وحكمه الشخصي وقد ادركت منهجية التدقيق منذ مراحله المبكرة الحاجة الملحة للمعايير التي تعتبر مقياس لجودة الأداء والإجراءات والأهداف التي يجب تحقيقها والتي يجب ان يتبناها المدقق أثناء الفحص ويعتبر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيون American institute of certified public هو المنظمة التي ترعى مهنة التدقيق على النطاق العام، ظهر الى حين سنة 1887، وقد قسم العهد الأمريكي للمحاسبين القانونيون هذه المعايير الى ثلاثة أقسام كما يلي[1]:

1-المعايير العامة: تتعلق هذه المعايير بمؤهلات المدقق وجودة ما يقوم به وتتشكل من ثلاثة معايير نذكرها بالترتيب كما يلي:

[1] Ham mini-Allele, "Le control interne et l'élaboration Du Bilan comptable", (office Des publications universities, Alger, 2003, P :51.

1.1. معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية: يجب أن يكون للمدقق مؤهلات تأهيل علمي أي يجب أن يكون متحصل على شهادة تؤهله قانونيا لإصدار الاحكام عن القوائم المالية للمؤسسات الخاضعة لعملية التدقيق وعلى أسس علمية سليمة[1].وان يكون له تأهيل علمي وكفاءة مهنية والتي تعني وجود خبرة فعالة في ميدان التدقيق وأن يضل ملما للتطورات الحديثة في مجال التدقيق من خلال الملتقيات والندوات والتربصات الميدانية.

2.1. معيار الاستقلال: يعني هذا المعيار ان يحافظ المدقق على استقلاله اتجاه جميع الأمور المتعلقة بمهنة التدقيق، وبدون هذا المعيار لا يكون هناك تدقيق[2]، وينبغي توفر النقطتين التالية لتحديد مدى استقلالية المدقق:

-عدم وجود مصالح مادية للمدقق مع المؤسسة التي يقوم بتدقيقها.

-وجود استقلال ذاتي من خلال توافر نقطتين التاليتين يمكن ان تحدد الابعاد الثلاثة الدالة على استقلال المدقق كما يلي:

*الاستقلال في مجال الفحص.

*الاستقلال في اعداد التقرير.

3.1. معيار العناية المهنية: يجب ان يبذل المدقق العناية المهنية المعقولة اثناء تأدية مهمته وخلال اعداد تقريره من خلال تفهمه الجيد لطبيعة العمل الذي يقوم به ولماذا يقوم به، كما تقتضي العناية المهنية أن يقدم المدقق خدماته بدون أخطاء وبدقة اهتمام.

2.معايير العمل الميداني: تتعلق هذه المعايير بإجراءات التدقيق وتنفيذها وهو توضح مؤهلات المدقق وما يقوم به من اعمال تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1.2. معيار كفاية التخطيط والاشراف: يعني هذا المعيار انه يجب على المدقق وضع خطة كافية للعمل الذي يقوم به، حيث ان التخطيط أساسي للتنظيم والذي هو بدوره مهم جدا للعمل الميداني السليم وتعتمد الخطة العملية للتدقيق على التقارير السابقة مع تقييم علمي لأساسياتها[3].

---

[1] أبو الفتوح على فضالة، "**المراجعة العامة**"، ط2، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،1996، ص13

[2] طارق عبد العال حماد، "**موسوعة معايير المراجع**"، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص39

[3] أبو الفتوح على فضالة، "**المراجعة العامة**"، ط2، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،1996، ص306

2.2. معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية: يعتبر نظام الرقابة الداخلية اهم محدد لنوعية التدقيق المتبناة ولحجم المفردات المراد اختيارها، اعتمادا على درجة ونوعية ومصداقية المعلومات لهذا يجب تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسسة لتقرير مدى الاعتماد عليها وبقصد تحديد نطاق الاختبارات اللازم القيام بها لي إجراءات التدقيق التي تستخدم في الشركة لديها نظام رقابة داخلي قوي يختلف عن تلك التي تستخدم في الشركة لديها نظام رقابة ضعيف.

3.2. معيار كفاية الأدلة: يجب الحصول على قدر وافي من ادلة الاثبات أو ضرائب التدقيق عن طريق الفحص المستندي، والملاحظة والاستفسارات وغيرها كأساس سليم، للإبداء الرأي في القوائم المالية تحت الفحص، حيث يجب أن تكون أدلة الاثبات ذو جودة وصلاحية ملائمة وان تكون فعالة[1].

3.معيار اعداد التقرير: تقرير التدقيق هو ذروة عملية التدقيق وهو تتمة لعملية تجميع وتقييم أدلة الاثبات الكافية والمناسبة بغرض التغيير عن الرأي هو الهدف الأساسي للمدقق، كذلك فإن تقرير التدقيق المتضمن رأيا غير مقيدا لا يمكن إصداره للمساهمين وغيرهم حتى يكون العميل قد وافق على ادخال تعديلات التدقيق اللازمة والإفصاحات في القوائم المالية وللمدقق أربعة اشكال من ابداء الرأي[2].

1.3. الرأي الغير متحفظ: ويسمى بالتقرير النظيف حيث يبين أن القوائم المالية قدمت بشكل عادي، وكل من المركز المالي بالإضافة الى نتائج العمليات والتدفقات النقدية وهو وفقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2.3. الرأي المقيد: ويسمى بالتقرير التحفظي أي أن الراي مقيد باستثناء، ويعني وجود مسائل يرتبط بها التقييد أي وجود تحفظات فيما تحتويه القوائم المالية.

3.3. الرأي المعاكس: ويسمى بالتقرير السالب أي ان القوائم المالية لا تقدم بشكل عادل كل من المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للكيان بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

4.3. الامتناع عن الرأي: ويسمى بتقرير عدم ابداء الرأي بمعنى ان المدقق يعبر عن عدم ابداء رأيه بخصوص القوائم المالية[3].

---

[1] محمود السيد الناغي، "**المراجعة إطار النظرية والممارسة**"، ط2، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر،1992، ص:38

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص:139

[3] طواهر محمّد التهامي، مرجع سبق ذكره ، ص55

المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي.

يشكّل الأداء المالي أحد الركائز الأساسية لتقييم نجاح المنشآت الاقتصادية (شركات، مؤسسات، حكومات)، حيث يعكس قدرتها على تحقيق الأهداف المالية، وإدارة الموارد بكفاءة، والحفاظ على استدامتها في الأجلين القصير والطويل. ويتم قياس هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي تُحلّل بناءً على البيانات المالية الأساسية مثل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، والتدفقات النقدية.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي.

أولا: تعريف الأداء.

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

*ان أصل كلمة أداء ينحدر الى اللغة اللاتينية Per Formal التي تعني إعطاء وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت الكلمة الإنجليزية منها لفظة Per for Mance

وأعطتها معناها. ويرى بعض الباحثين فيما يلي: "أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها"[1].

*يعرف الأداء على انه المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة[2].

*وإن كان الأداء يمثل درجة القيام بالمهام أو درجة تنفيذ الاعمال فيعرفه Wright "تأدية عمل أو إنجاز عمل أو تنفيذ مهمة أي القيام بفعل يساعد في الوصول الى الأهداف المسطرة"[3].

*يرى Legendre أن الأداء يمثل النتيجة المحصلة من طرف الشخص لنشاط ما من خلال العمل المنجز بنوعية ومنفذ وفق القواعد الخاصة، وفي هذا السياق يعبر Eccles على الأداء بأنه انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها، ويتفق معه Robins and Wiersema إذ يعتبران الأداء بكونه "قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد ." في حين يرى أخرون أن الأداء مرتبط بكيفية استغلال المؤسسة لمواردها وهذا

---

[1] عادل عشي، " **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص14

[2] الشيخ الداوي، "**تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**"، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص218.

[3] عقبي حمزة، "**انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

ما يؤكده Miller and Bromiley بأن الأداء محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق الأهداف، وبمعنى أخر فالأداء الكيفية التي تؤدي بها المؤسسة مهامهم أثناء مهامهم أثناء العملية الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة وفق البرنامج المسطر والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة، وهذا ما يؤكده Pearce and Zahar فالأداء هو" النتائج المحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المؤسسة في تحقيق أهدافها[1].

يعود تنوع وتعدد تعريفات الأداء إلى شمولية المفهوم وتعدد استخداماته. وبناءً على ذلك، يُعرَّف الأداء بأنه مدى تحقيق الأهداف المحددة باستخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل، ضمن نظام متكامل وشامل وديناميكي.

ثانيا: تعريف الأداء المالي

تشهد تعريفات الأداء المالي تعددا وتباينا بين الباحثين، وسنستعرض في هذا السياق أبرزها:

ويمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات الاقتصادية حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات الاقتصادية حيث أن الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة الاقتصادية بفرص استثمارية في ميادين الاداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. وعرف أيضا بأنه "أداة التحفيز المالي لاتخاذ القرارات المالية الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى شركة التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها[2]."

الأداء المالي هو أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها، الأداء المالي هو أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس

[1] عقبي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] الخطيب طلال محمد والمسعودي حيدر،" **المحاسبة المالية المتوسطة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**"، طبعة الثالثة، دار الكتب لنشر والتوزيع، 2010، القاهرة، ص 46.

الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون القروض ومشاكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل[1].

يكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.[2]

ثالثا: أهمية الأداء المالي.

تتمثل الأهمية الأساسية للأداء المالي في كونه أداة تقييم شاملة لمؤسسات الأعمال، حيث يُحلل أداءها من جوانب متعددة بطريقة تلبّي احتياجات أصحاب المصلحة ممن تربطهم مصالح مالية بالمنشأة. كما يُسهم في الكشف عن نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة، إلى جانب توفير بيانات مالية دقيقة تدعم اتخاذ قرارات مالية رشيدة من قِبَل المستفيدين من هذه المعلومات.

ونتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة[3].

رابعا: أهداف الأداء المالي.

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية[4]:

*يمكن المستثمر متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية وسيولة ونشاط والمديونية على سعر السهم،

*يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

---

[1] محمّد محمود الخطيب، **"الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"**، طبعة الأولى، دار الحمد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص45

[2] عادل يعيشي، مرجع سبق ذكر، ص17

[3] محمّد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 46-47

[4] المرجع نفسه، ص47.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي ومؤشراته.

1*العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

وتتمثل هذه العوامل في:

1-الهيكل التنظيمي: هو الوعاء او الإطار الذي تتعامل في جميع المتغيرات المتعلقة بي الشركات واعمالها، وتتخذ أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات؛ حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الادارية وهيا الوظائف الادارية في الشركات والتمايز الراسي هوا عدد المستويات الادارية في الشركات واما التمايز الافقي هوا عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمال والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين[1]:

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الاعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بيها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات في اتخاذ القرار بأكثر فعالية[2].

2-المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار واسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم إدراك عاملي مهما الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها معا ارتباطها بالأداء واما اتخاذ القرار هوا اخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، اما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

---

[1] محمّد الطراونة، "**أثر العوامل الداخلية الإدارية والفنية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة: دراسة تحليلية**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد23، العدد2، 1996، ص-ص:150-151

[2] شاكر الخشالي، "**العلاقة بين ابعاد الهيكل التنظيمي وحاجات المديرين في شركات التأمين الأردنية**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد33، العدد1، 2006، ص:113.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات للرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الأهداف في تصرفهم في أموال الشركات[1].

3-التكنولوجيا: هيا عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة. وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة اعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب ان التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات التي لابدا لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويرها بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية[2].

4-الحجم: يقصد بالحجم هوا تصنيف الشركات الى شركات صغيرة او متوسطة او كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: اجمالي الموجودات أو اجمالي الودائع أو اجمالي المبيعات أو اجمالي القيمة الدفترية. ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث ان بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، وإيجابا من حيث كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحليين الماليين المهتمين بالشركة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحد الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات[3]، وقد أجريت عدت دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت ان العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردي[4].

---

[1] مُحَّد الذنيبات، "**المناخ التنظيمي وأثره على أداء العاملين في أجهزة الرقابة المالية والإدارية في الأردن**"، **دراسات** العلوم الإدارية، المجلد 26، العدد1 ،1999، ص:32.

[2] مُحَّد الطراونة، "**التكنولوجيا والهيكل التنظيمي: دراسة ميدانية**"، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد14، العدد 2 ،1998، ص9

[3] سوزان حسن عبد، "**الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات الصناعية الأردنية متهددة المنتجات**"، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك أربد، 2003، ص:34.

[4] Makhamreh, muhsen, "Factors Affecting corpate performance in Jordan", Dira sat, vol, x….1986, p:07.

2* مؤشرات الأداء المالي:

تُعد النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، نظراً لدورها المحوري في التحليل المالي، حيث تساعد على تشخيص الوضع المالي للشركة وتحليل قدراتها التشغيلية والمالية .

بفضل هذه النسب، يمكن للمحللين والمستثمرين وأصحاب القرار :

-قياس الربحية وكفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح .

-تقييم السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .

-تحليل هيكل التمويل ودرجة الاعتماد على الديون .

-مقارنة الأداء مع المنافسين ومعايير القطاع.

وبالتالي، فإن النسب المالية تُشكّل أداةً أساسية لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة ووضع استراتيجيات تطويرية فعالة.

1*التقييم بواسطة مؤشرات التوازن المالي: تتمثل مؤشرات التوازن المالي في:

-رأس مال عامل.

-احتياجات رأس مال عامل.

-الخزينة.

أ-رأس المال العامل: FR

يعد رأس المال العامل مقياسًا حيويًا للتوازن المالي، حيث يعكس الحد الأدنى من الاستقرار المالي ويمنح المؤسسة مرونة لمواجهة تحديات مثل نقص السيولة أو الاختلالات المالية المفاجئة. كما يساعد في التنبؤ بالمخاطر والتحكم فيها، وذلك عبر إدارة فعالة لدورات التشغيل والنشاط الاستثماري.

***تعريف رأس مال عامل:** يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل الى المدى القصير[1]. ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:

[1] Pierre canson, "La gestion Financière de L'entreprise 5eme, edition, donoud", Paris, 1979, p : 180.

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل= أموال دائمة – أصول ثابتة

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل= الأصول المتداولة - ديون

***أصناف رأس مال العامل:**

***راس المال العامل الخاص:** وهو المقدار من الأصول الخاصة في تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

***رأس مال العامل الإجمالي:** ويتضمن كافة عناصر الأصول المرتبطة بالدورة التشغيلية للمؤسسة، والتي تُعرف بأنها الأصول قصيرة الأجل (تستغرق سنة أو أقل)، ويتم تحديد قيمتها وفق المعادلة الآتية:

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

***رأس مال العامل الأجنبي:** هو أحد مكونات الديون الخارجية المخصصة لتمويل الأصول المتداولة، ويحسب بالمعادلة التالية:

رأس مال العامل الأجنبي= مجموع الديون

***قاعدة التوازن المالي:**

***من منظور أعلى الميزانية:**

FR>0 :موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائض تمثل في رأس مال العامل.

FR<0: سالبة أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة أي في هذه الحالة تلجأ المؤسسة الى البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

FR=0:معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

***من أسفل الميزانية:**

FR>0: موجب أي أن الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان.

FR<0: سالب أي أن الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد على المدى القصير.

FR=0: معدومة أي أن الأصول المتداولة تساوي قروض قصيرة الأجل وهي حالة نادرة الحدوث.

ب-احتياجات رأس مال العامل الدائمBFR :

•تعريفه: احتياجات رأس مال العامل الدائم هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومديونها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير احتياجات رأس مال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة[1].

احتياجات رأس مال العامل الدائم = (قيم الاستغلال + القيم القابلة لتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل- تسبيقات بنكية).

*حالات احتياجات رأس مال العامل:

BFR>0 أي احتياجات رأس المال العامل موجبة (موارد الدورة أقل من احتياجات الدورة) ، يعني أن المؤسسة لديها احتياجات لم تجد لها موارد مالية، لهذا عليها البحث على موارد مالية حتى تتمكن من تغطية مختلف احتياجاتها الاستغلالية.

BFR<0 :أي احتياجات رأس المال العامل سالبة (موارد الدورة أكبر من احتياجات الدورة) ، هذا يعني أن المؤسسة لديها موارد مالية فائضة، عليها استخدامها في نشاطها الاستغلالي.

BFR=0 : معدومة إي استخدامات دورة الاستغلال متساوية لمواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية (ديون قصيرة الأجل) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

ج-الخزينة الصافية:(TN)

•تعريفها : هي مجموع الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية أي مجموع الأصول السائدة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة[2].

---

[1] زينب مليكة، بوشنقير الميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص:35

[2] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "**التسيير المالي**"، ج1، ط2، دار وائل للنشر، الأردن ،2011، ص:53

وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة اي:

الخزينة=(TN) القيم الجاهزة - السلفات المصرفية.

او عن طريق BFR و:FR

Tn>0موجبة هذا يدل على أن رأس مال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يبعث الى الخزينة.

Tn<0سالبة هذا يدل على أن احتياجات رأس مال العامل أكبر من رأس مال العامل أي تفتقر المؤسسة الى أموال تمول بيها عملياتها الاستغلالية.

Tn=0معدومة هذا يدل على أن رأس مال العامل متساوي مع احتياجات رأس مال العامل وهي الوضعية الأمثل.

TN=FR-BFR

2* التقييم بواسطة النسب المالية:

أ–نسب السيولة: تشير السيولة الى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول الى النقدية وتستخدم هذه الأخيرة في سداد التزاماتها، والمتمثلة في:

نسبة السيولة العامة –نسبة السيولة السريعة –نسبة السيولة الجاهزة.

•**نسب السيولة العامة:** تعتبر هذه النسبة مقارنة بين الأصول المتداولة مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

نسبة السيولة العامة =الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

يُعد المعدل 1 مؤشرًا أساسيًا، فإذا تجاوزت النسبة هذه القيمة، فإن ذلك يدل على تمتع المؤسسة بملاءة مالية تمكنها من سداد ديونها قصيرة الأجل، وبالتالي تكون في وضع مالي مستقر.

•**نسبة السيولة السريعة:** تستثني هذه النسبة المخزون السلعي نظرًا لضعف سيولته مقارنةً بباقي الأصول المتداولة، حيث يصعب تحويله إلى نقدية بسرعة. وتكون النسبة جيدة إذا كانت مساوية للواحد الصحيح، وتُحسب بالمعادلة التالية:

[1] عاطف وليم اندراوس، "**التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007، ص: 88.

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزونات) / ديون قصيرة الأجل

أو يمكن حسابها بطريقة ثانية:

نسبة السيولة السريعة = (القيم الجاهزة +القيم المحققة) / ديون قصيرة

يُجمع المحللون على أنَّ النسبة المثلى لهذا المؤشر هي 1، حيث تُعتبر مُرضيةً ومناسبةً بصفة عامة، على أساس أنَّ كل دينار من الخصوم المتداولة يُغطَّى بدينارٍ من الأصول المتداولة القابلة للتحويل إلى سيولة نقدية في أجلٍ قصير لتسديد الالتزامات .

•**نسبة السيولة الجاهزة (السريعة)**: فهي مؤشر أكثر تشددًا في تقييم سيولة المؤسسة، إذ تقيس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل **دون الاعتماد على بيع المخزون أو تحصيل الذمم المدينة**، وتُحسب بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة =القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.

ويفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين (0,3و 0,5) وبعبارة اخرى تكون مجموع القيم الجاهزة والقيم الغير جاهزة متساوين مع الديون قصيرة الأجل أول أقل من ذلك.

ب –نسب النشاط: تكمن أهمية هذه النسبة في كونها أداء لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن اصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالآتي:[1]

نسب النشاط
معدل دورات اجمالي الأصول= رقم الأعمال / مجموع الأصول
معدل دورات الأصول الثابتة= رقم الأعمال / الأصول الثابتة
معدل دورات الأصول المتداولة = رقم الأعمال /الأصول المتداولة

[1] طارق طه، "**إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية الطبعة الأولى ،2007، ص:509

متوسط فترة التحصيل = 360/ معدل دورات الحسابات المدينة
متوسط فترة الدفع =360/ معدل دورات حسابات الدائنة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مراجع

ج–نسب التمويل: تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية، وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل ومن أهم هذه النسب ما يلي[1]:

•**نسبة التمويل الدائم**: تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى برأس المال وهش تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

يجب أن تكون قيمة هذه النسبة تساوي الواحد (1) أي قيمة الأموال الدائمة متساوية مع قيمة الأصول الثابتة، وهوا ما يجعل رأس مال العامل معدوم.

•**نسبة التمويل الذاتي**: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويل أصولها، وتعد مؤشرا مهما لتحديد حجم القروض طويلة الأجل التي يمكن اقتراضها مع لحفاظ على مستوى هامش أمان من رأس مال العامل. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي =الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

كلما كانت النسبة أكثر من الواحد، (1)، كان ذلك المؤشر يدل على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

•**نسبة الاستقلالية المالية**: تعبر عن مدى اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية في تمويل أنشطتها، مقارنة بالاعتماد على التمويل الخارجي. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

[1] عمير عبد القادر، علالي محمد، "**دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016–2017، ص: 27.

عادة ما يفضل الماليون أن تكون النسبة محصورة بين (1و 2)، وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على إقراض المؤسسة.

•**نسبة قابلية السداد:** تقيم هذه النسبة درجة تغطية أصول المؤسسة بالأموال الخارجية، كما تبين قدرة المؤسسة على طلب القروض، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الخصوم.

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

د–نسب المردودية:

تعرف بأنها المؤشرات التي تقيس كفاءة المؤسسة في تحقيق العوائد من الموارد المستثمرة، حيث تظهر مدى فعالية استخدام رأس المال في توليد الأرباح والنتائج المالية المرجوة.

•**المردودية المالية** (RCP): تعرف بأنها مردودية الأموال الخاصة بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.[2]

ويمكن حساب المردودية الأموال الخاصة بالطريقة التالية:

المردودية المالية (RCP) = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة.

•المردودية الاقتصادية (RE): تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو امتلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة3. ويحسب:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول.

---

[1] إسماعيل عرباجي، **"اقتصاد المؤسسة: أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1996، ص:275.

[2] طير اللويزة، سايغي باهية فريال، **"فعالية التحليل المالي في تقييم المؤسسة"**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والتدقيق، 2014-2015، ص:50.

[3] الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص:281-282

•**المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية)**: هذه النسبة تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق ربح صافي مقارنة بحجم مبيعاتها (رقم الأعمال) ، بعد احتساب جميع التكاليف والضرائب واستبعادهم، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية: النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة.

لا يقتصر استخدام هذه النسبة على تحليل أداء المؤشر الشركة بمفردها فحسب، بل يمتد إلى مقارنتها مع نسب الشركات المنافسة في نفس القطاع، حيث يشير انخفاضها مقارنةً بالآخرين إلى تراجع مركزها التنافسي في السوق.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي.

يعد تقييم الأداء المالي أداة محورية في قياس كفاءة المؤسسات وضمان استدامتها، حيث يتم من خلاله تحليل الوضع المالي وتحديد قدرة المؤسسة على المنافسة والبقاء في السوق، ولهذا سنتطرق الى دراسته في هذا المبحث من حيث التعريف والأهمية والشروط التي يجب توفرها لسيره بشكل صحيح.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي.

•التعريف اللغوي: ورد في قاموس (المختار من صحاح اللغة) تعريف التقييم (قيم الشيء) أي أعطاه قيمة التي يستحقها و(قوم الشيء) أي جعله مستقيما.[1]

•التعريف الاصطلاحي: هي نتائج تقييم المدير، والتي تتضمن، اولا تحديد ما إذا كان مدير المال أضاف قيمة عن طريق التفوق على الأسوة الحسنة الموضوعة (لقياس الأداء) ، وثانيا تحديد كيف حقق المدير المال العائد المحسوب (تحليل سمات الأداء).[2]

كما عرف أيضاً "هوا العملية الرقابية التي تختص بمقارنة الميدانية والفعلية بين الإنجاز الفعلي الذي تم أدائه "[3]

ويعرف بأنه مدى تحقيق القدرة الإرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الاولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية، أول الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا لنظرية الحديثة.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي.

تتمثل أهمية الأداء المالي للمؤسسة في النقاط التالية:

-الكشف عن العناصر الكفؤة، وتحديد العناصر التي تحتاج المساعدة من أجل النهوض بأدائه.

-يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنشآت المختلفة وهذا بدوره يدفع المنشأة لتحسين مستوى أدائها.[4]

---

[1] عبد الله حسن عواد، "**إدارة وتقييم الأداء**"، طبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2017، ص: 09

[2] عبد الحكم أحمد الخزامي، "**القاموس المالي– financial dictionary/ انجليزية –عربي**"، طبعة الأولى، القاهرة، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، 2010، ص: 256.

[3] مُحَّد قدري محسن، "**أدارة الأداء المتميز**"، دار الجامعة الجديدة، الأردن، 2014، ص: 173.

[4] مُحَّد محمود الزبيدي، "**التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، دار مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص84.

-يوفر نظام الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية، وأهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج المشروع.[1]

-تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات في حالة حدوثها وذلك باتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.[2]

-وسيلة عملية لإقناع الدائنين بتقديم وسائل التمويل المناسبة وبالشروط المناسبة.

-يظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

ثالثا: شروط تقييم الأداء.

1-توفير المعلومات الكافية: يجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها، وذلك بمعالجة المعطيات المتوفرة لديها، ويشترط ان تكون المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطوره، ويجب أن تمس أنشطة المؤسسة، وتحقيق كل ما سبق ذكره يفرض على المؤسسة إنشاء نظام للمعلومات.

2-تحديد معدلات الأداء المرغوب: والتي تمكن المؤسسة من تحديد إنجازاتها وتطور أدائها، بالإضافة الى تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة والسالبة مع توفير وسائل نقل المعلومات أو نتائج التقييم الى مراكز اتخاذ القرارات المعنية للقيام بإجراءات التصحيحية إن استلزم الأمر في الوقت المناسب.

3-يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا: بأن يتم خلال دورات منتظمة وعلى فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل[4].

---

[1] مصطفى يوسف الكافي، "**إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، طبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 539

[2] ضوفي حمزة، "**فعالية تطبيق الحكومة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي**"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص :مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03،2025، ص 156

[3] سهام محمد موسى، "**نوال إبراهيم شين، الإدارة الإستراتيجية والأداء المفاهيم ونماذج القياس**"، دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، عمان، ص105،2017

[4] زبيدي البشير وسعيدي يحي، "**جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي دراسة (حالة مجمع صيدال)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 09، المجلد الثاني، جامعة الوادي، 2010، ص94

المبحث الثالث: علاقة التدقيق المالي بتحسين الأداء المالي.

يُعد التدقيق المالي أداةً محورية في تعزيز الشفافية والموثوقية في البيانات المالية، مما ينعكس إيجابًا على كفاءة الأداء المالي للمؤسسات. فمن خلال فحص القوائم المالية وتحليلها بدقة، يساهم التدقيق في كشف أوجه القصور والانحرافات، مما يمكّن الإدارة من اتخاذ إجراءات تصحيحية فاعلة. كما يقدم المدققون تقارير تحليلية تحتوي على توصيات استراتيجية تساعد في تحسين عمليات التخطيط المالي واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

وبذلك، لا يقتصر دور التدقيق المالي على مجرد الرقابة واكتشاف الأخطاء، بل يتعداه إلى تعزيز الثقة لدى المساهمين والمستثمرين، وتحسين جودة المعلومات المالية التي تُبنى عليها القرارات الإدارية. وعندما تتمتع عملية التدقيق بالاستقلالية والدقة، تصبح أداةً فاعلةً في تعزيز الكفاءة المالية وضمان استدامة المؤسسة في سوق تنافسي متزايد التعقيد.

المطلب الأول: أهمية التدقيق المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية

يحتاج متخذ القرار دائما الى معلومات كافية تمكنه من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وهنا يتجلى هذا الدور في تقارير المراجعة التي يقدمها المدقق الى الإدارة العليا التي يتضمن معلومات دقيقة حول مدى تحقيق أهداف الانشطة والبرامج، مدى التزام العام بالقوانين... الخ، اضافة إلى الرعاية المستمرة لنظم الرقابة الداخلية من قبل المدقق لتحقق من سرعة ودقة التغذية المرتدة فيها[1].

الشكل رقم (01-02): علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي للمؤسسة

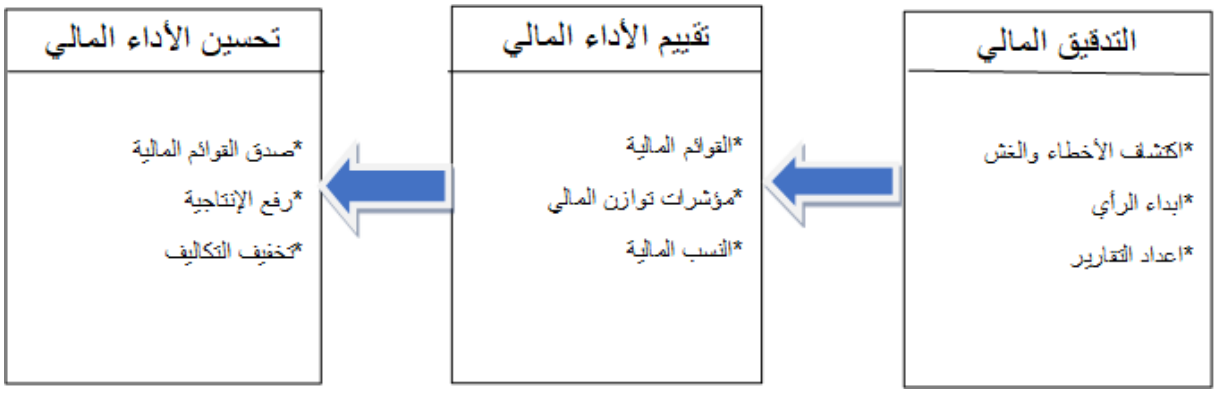

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مراجع.

[1] العمرات احمد صالح، "**المراجعة الداخلية الإطار النظري المحتوى سلوكي**"، ط1، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:204.

يُظهر الشكل التوضيحي دور التدقيق المالي في تعزيز الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث يُسهم في كشف مواطن الضعف والاختلال في القوائم المالية، مما يُحسّن فعالية وكفاءة العمليات الإنتاجية، وينعكس إيجابًا على الأداء المالي بشكل عام .وتلعب التقارير التي يُعدّها المدقق دورًا محوريًا في تقديم رؤى قيمة للإدارة العليا، من خلال توضيح نقاط الخلل واقتراح الحلول التحسينية. كما تُضفي هذه التقارير قيمة مضافة لأصحاب المصلحة مثل المساهمين، مما يُسهِم في اتخاذ قرارات استراتيجية كالتمويل والاستثمار. إذ تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير لاتخاذ قرارات مدروسة تعزّز مصلحة المؤسسة، وعند الأخذ بتوصيات المدقق، يُسهم ذلك في رفع الكفاءة المالية وتعزيز الموقع التنافسي للمؤسسة في السوق .ولضمان فعالية هذه العملية، لا بد أن يتمتع المدقق بالاستقلالية الكافية لأداء مهامه بموضوعية وشفافية.

وفي الأخير كما هو معروف ان الاداء هو كفاءة المنظمة والكفاءة هي التي تهتم بتحسين مواردها، وقدرة المنظمة على تحقيق اهدافها وقدرتها على الاستمرار في ظل التغيرات الخارجية، وذلك من خلال تحسين الوسائل لكن تكمن الصعوبة الحقيقية علاوة على ذلك في البحث عن الكفاءة لأنه إذا كان من السهل ان تكون فعالا عندما يكون لديك عدد كبير من الموارد، ومنه يكمن الدور الذي تلعبه الجهات الخاضعة للتدقيق (التنظيم والعمليات...)،

لذلك فالتدقيق المالي هو أداة تمكن من تقييم الاداء (فعالية، الكفاءة) للنظام وتحسين سبل تحسين مع العلم ان البيئة الخارجية تتطور باستمرار ونحن ايضا يجب ان نكيف ممارساتنا باستمرار مع القيود الخارجية، لذلك على المدقق المالي ان يجدد مجالات تحسين التي تسمح للجهة الخاضعة للرقابة، وان يكون دائما على اتصال مباشر مع بيئتها والاستجابة لها بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية[1].

المطلب الثاني: التدقيق المالي ودوره في اكتشاف الفساد المالي والحد منه

نظرا لانتشار ظاهرة الفساد المالي من الغش والاحتيال التي تتعرض لها المؤسسات ودورها في انهيارها وحدوث خسائر كبيرة لديها وخروجها من السوق وضياع اموال المساهمين، مازلنا نبحث في دور التدقيق المالي والتقليل من حالاته حيث ان وجود التدقيق والرقابة دائما يمنع من تسول نفسه بالقيام بالأعمال الغير المشروعة، حيث ان التدقيق يهدف إلى الكشف اوجه تلاعب عن تضليل المقصود للسجلات وأي عملية تخصيص غير مناسبة للأصول والموجودات، وينشأ خطر الاحتيال من وجود ضغوط يتعرض لها شخص قائم بالتحايل وبالتالي

[1] Yvon Mougin, Les Nouvelles pratiques d'audit, Dar Al Nasher AFNOR ? France,2008, P: 36.

يقع على عاتق مدقق الحسابات تلمس الحالات السابقة بشكل دائم وعدم اغفال اي اشارة قد توحي بحدوث الغش والاحتيال ورصدها ومتابعتها ومعاقبة مرتكبيها وهذا يعتبر احد الأدوار التقليدية للتدقيق المالي حيث ان الحذر والشك المنطقي او ما يقصد به الشك المهني من اهم المهارات التي يجب ان يتمتع بها المدقق والتي تساعده في مهمته، وقد اشارت احدى الدراسات التي اجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول التدقيق المالي في اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية إلى أهمية ان يرفع التدقيق تقاريره الى مجلس الإدارة وليس إلى الإدارة العليا للمؤسسة وذلك يتم بعد إجراء التحقيقات والتحريات الكافية من طرف مدقق الحسابات الذي تشترط فيه الاستقلالية العالية وعدم تدخل اي فرد كان في مهامه[1].

المطلب الثالث: أهمية التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي.

يساهم التدقيق المالي في تحسين الاداء المالي وذلك من خلال[2]:

1*زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية والتي من بينها قائمة الدخل التي تخضع للتدقيق والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.

2*زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية.

3*زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما يعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم. تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية.

4*جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليه.

5*يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء،

---

[1] عبد المخلوفي عبد الهادي، "**دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي**"، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علو التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016، ص:68.

[2] مجدي محمد سامي، "**دور لجان المراجعة في الحوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية**"، مجلة جامعة الإسكندرية، مصر، لعدد2، المجلد رقم46، يوليو2009، ص27-30

يعتبر تقرير مدقق الحسابات عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق وأداة أو وسيلة الاتصال والتي يمكن من خلالها أن يقوم المدقق بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني والمحايد عن صحة وسالمة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال[1].

يتبين مما سبق الأهمية البالغة للتدقيق المالي في ضمان السير السليم للأداء المالي، وذلك عبر التحقق من التطبيق الصحيح والفعال للسياسات والإجراءات المالية. وعليه يمكن التأكيد على أن التدقيق المالي الفعّال يشكل دعامة أساسية في تعزيز وتحسين الأداء المالي للمؤسسات.

حيث يتجلى دور التدقيق المالي في:

1*ضمان موثوقية البيانات المالية.

2*تحسين كفاءة العمليات المالية.

3*تعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة.

4*توفير أساس سليم لاتخاذ القرارات الإستراتيجية.

وبذلك يصبح التدقيق المالي أداة محورية لا غنى عنها في تحقيق التميز المالي والمحافظة على الاستدامة المالية للمؤسسة.

[1] عبد الفتاح الصحن واحمد عبيد، وآخرون، "**أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث**"، مصر، 2007، ص316.

خلاصة الفصل:

بناءً على ما سبق، يُعدُّ تحسين الأداء المالي هدفًا أساسيًّا لأيّ مؤسسةٍ اقتصادية، حيث يُشكِّل الدافعَ الرئيسيَّ لتوسيع نطاق نشاطها وضمان تحقيق الاستقلالية المالية، مما ينعكس إيجابًا على صورتها ومركزها المالي. ويأتي التدقيق المالي كأداةٍ فاعلةٍ لتعزيز مصلحة المؤسسة، من خلال التحقُّق من دقة البيانات المحاسبية والقوائم المالية، وتقديم صورةٍ واضحةٍ وشفَّافةٍ عن الوضع المالي. إذ تُساهم القرارات السليمة المتَّخَذة داخل المؤسسة في تعزيز أدائها المالي. ومن هذا المنطلق، فإنَّ وجود آلية تدقيق ماليٍّ فعَّالة يُعتبر شرطًا أساسيًّا لتحسين الأداء المالي للمؤسسات.

الفصل الثاني
دراسة حالة مؤسسة الكهرباء والغاز سونلغاز الوادي

تمهيد:

بعد استعراض الجوانب النظرية المتعلقة بمفاهيم التدقيق المالي والأداء المالي في الدراسة السابقة وأهمية التدقيق في تحسين الأداء المالي، تأتي هذه الدراسة الميدانية لتطبيق الجانب النظري على الواقع العملي. وقد ركز هذا الفصل على بحث ميداني شمل عينة من موظفي شركة سونلغاز بالوادي، بهدف تقييم دور التدقيق المالي في تعزيز الأداء المالي للشركة .

وقد تم تنظيم هذا الفصل في ثلاثة مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة الكهرباء والغاز –سونلغاز–بالوادي

المبحث الثاني: الطريقة وأدوات الدراسة

المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة الكهرباء والغاز –سونلغاز–بالوادي

سنتطرق في هذا المبحث لتعريف شامل بمؤسسة الكهرباء والغاز للوسط بالوادي، وتحليل هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة الكهرباء والغاز "سونلغاز" بالوادي.

شهدت الولاية تقدما ملحوظا في قطاع الكهرباء والغاز خلال العقد الأخير من القران الماضي من خلال تجسيد جملة من البرامج على غرار البرامج السابقة، منها برامج دعم ولايات الجنوب وبرامج ربط الأحياء والتحصيلات الاجتماعية، حيث بلغ الغلاف المالي المقرر لهذه البرامج والخاص بقطاع الكهرباء حوالي 200 مليار سنتيم وبشبكة تبلغ 700 كلم، 27000 توصيلة جديدة.

كما استفادت الولاية من مركزي تحويل بكل من غمرة وتندلة والرفع من طاقة مركز تكسبت، حيث يبلغ مجموعة طاقة التحويل بالولاية 600 م. ف. أ بعدما كانت 120 م. في سنة 2003، وهوا ما يمثل نسبة تقرير تطور تقدر ب.500%

ويسهر على إنجاز هذه البرامج شركة توزيع الكهرباء والغاز مكون من 258 موظف، من بينهم 72 إطارا و156 عون حيرة و30 عون تنفيذي موزعين عبر جميع مراكز الشركة أُنشأ مركز توزيع الكهرباء والغاز بالوادي في أواخر الثمانينات حيث كان عبارة عن مندوبية تمثل المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، وبتاريخ 01/01 1991/تحولت المندوبية إلى مركز للتوزيع يضم مجموعة من المقاطعة وهي: الوادي، المغير والدبيلة.

التسمية: المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز بالوادي.

تاريخ اول إنشاء 01 جانفي 1990.

تاريخ التحول إلى شركة التوزيع: جويلية 2005.

1–**المديرية المركزية**: سونلغاز توزيع الوسط (البليدة).

2–الموارد البشرية: يبلغ عدد موظفي المديرية 258 موظف منها: 72 إطارا عون التحكم و30 عون تنفيذي.

3–خصائص الشبكة :

أ–بالنسبة للكهرباء :

–طول شبكة التوتر المتوسط 2085 كلم

–طول شبكة التوتر الضعيف 2000 كلم

–عدد مراكز التحويل2515: مركز.

ب–بالنسبة للغاز :

طول الشبكة: 223 كلم.

مراكز التمويل بالبطاقة الكهربائية: هناك ثلاث مراكز التموين بالبطاقة الكهربائية وهي: مركز تكسبت، مركز غمرة، مركز لمغير.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي.

الشكل رقم (02–03): يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز وسط –فرع الوادي–

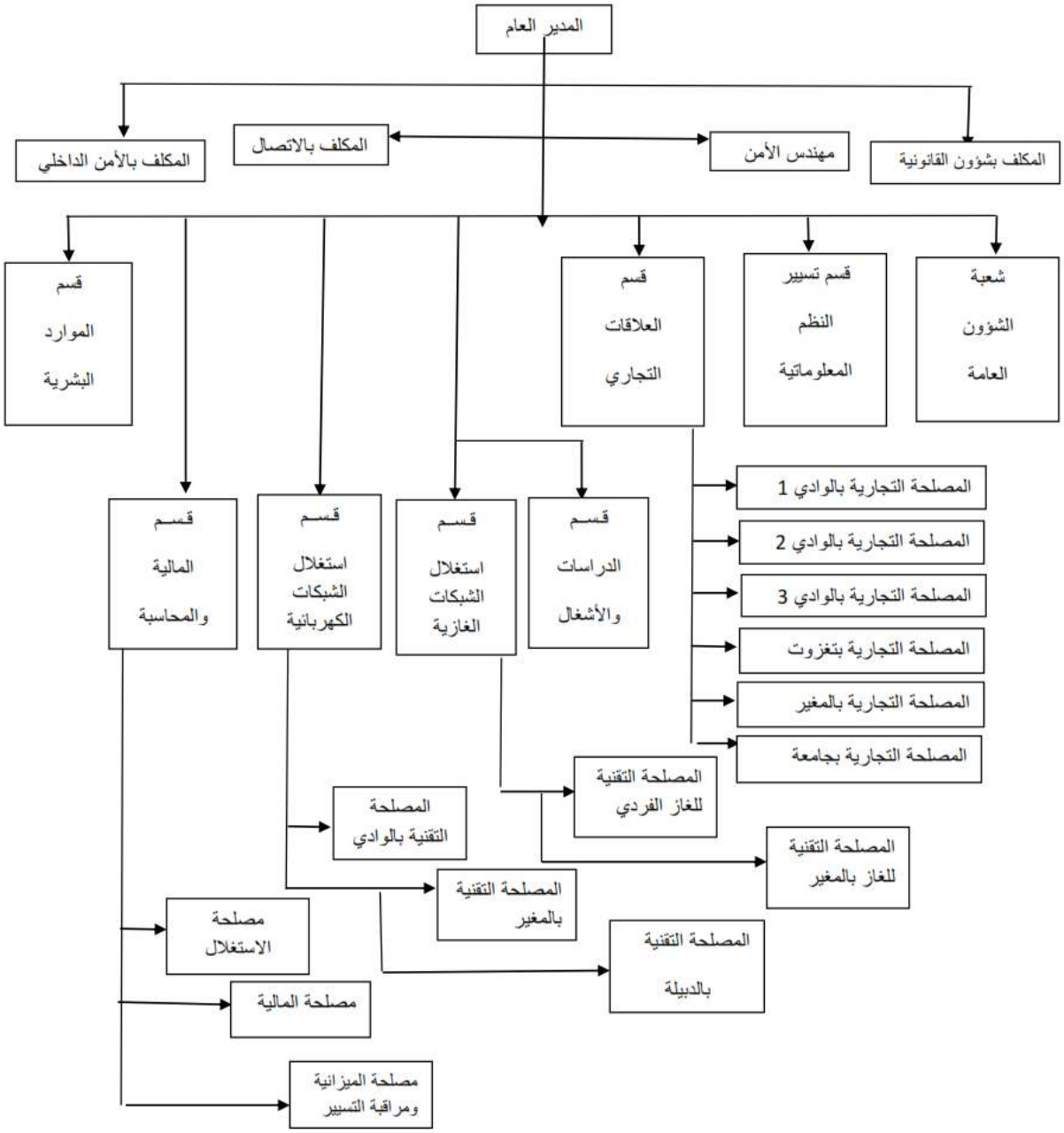

المصدر: مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي.

للقيام بأعمال المؤسسة في ظروف حسنة تعتمد هذه الأخيرة على مجموعة من الاقسام والمصالح التي يمكن التعرف عليها:

1-المدير العام:

يشرف على كافة عمليات الفرع ويصادق عليها، حيث يقوم بدراسة وتحليل التقارير المقدمة وإرفاق نسخ منها للسلطات العليا. كما يتولى متابعة أداء الموظفين ويمثل الفرع أمام المديرية الجهوية والمؤسسة الأم .

2-المكلف بالشؤون القانونية:

كان سابقاً جزءاً من قسم الوسائل، وأصبح الآن قسماً مستقلاً يختص بحل النزاعات بين الموظفين .

3-مهندس الأمن: من مهامه الرئيسية:

-وضع جدول زمني لزيارات التوعية الأمنية .

-تحضير الاجتماعات نيابة عن مدير المبيعات .

4-المكلف بالاتصال: تتضمن مهامه :

تنظيم وتطوير المعلومات الموجهة للجمهور والعملاء عبر وسائل الإعلام المختلفة (نشرات، ملصقات، صحافة، إذاعة محلية، كتيبات...) وفق سياسات الشركة .

-التنسيق مع الإدارة العليا للشركة .

5-المكلف بالأمن الداخلي: من مسؤولياته :

-متابعة جوانب السلامة الداخلية في أقسام توزيع الكهرباء والغاز ومكاتب المبيعات .

-إجراء عمليات تفتيش دورية لضمان جاهزية أنظمة الأمن الداخلي .

6-شعبة الشؤون العامة:

تعد من الأقسام الحيوية التي تعزز التواصل مع الجمهور والمجتمع، حيث تعمل على بناء صورة إيجابية للشركة وإدارة علاقاتها مع العملاء والإعلام والجهات الحكومية والمنظمات غير الربحية .

7-قسم تسيير النظام المعلوماتية:

يتولى إدارة وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لضمان كفاءة العمليات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية .

8-نظم إدارة المعلومات:

تسهم في تحسين العمليات الإدارية والفنية عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة، مع الاعتماد على بنية تحتية متطورة لتحسين إدارة البيانات .

9-صيانة أجهزة الكمبيوتر:

جزء أساسي من إدارة تكنولوجيا المعلومات، يهدف إلى ضمان استمرارية عمل الأجهزة بكفاءة وتجنب الأعطال المفاجئة .

10-قسم العلاقات التجارية:

يعمل على تطوير العلاقات مع العملاء والشركاء، ويساهم في تحسين الخدمات وفتح آفاق جديدة للأعمال.

11-الإدارة:

تشمل عدة أقسام متكاملة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وتقديم خدمات الكهرباء والغاز بجودة عالية، مع دعم التشغيل والتطوير المستدام .

12-إدارة الفواتير:

عملية حيوية تضمن تحصيل الإيرادات بشكل منظم عبر نظام متكامل يضمن دقة وسهولة الفوترة والتحصيل.

13-قسم الرقابة والتفتيش:

يُعد هذا القسم من الأركان الأساسية في شركة سونلغاز، حيث يضمن الالتزام بالمعايير المحلية والدولية، ويحرص على جودة الخدمات المقدمة. تتمثل مهامه الرئيسية في :

-مراقبة الأداء للكشف عن أي مخالفات أو انحرافات .

-اتخاذ الإجراءات التصحيحية لضمان سير العمل وفق السياسات المحددة .

14-الوكالات التجارية:

تشمل شبكة من المصالح التجارية المتخصصة، والتي تعمل على تعزيز حضور الشركة في السوق وتوسيع نطاق خدماتها، ونذكر منها:

الجدول رقم (02-02): توزيع الوكالات التجارية

المصلحة التقنية	العنوان	المنطقة
الوادي	الوادي، كوينين، البياضة، الرباح، النخلة، العقلة، واد العلندة، ميه ونسه.	تكسبت الوادي
الدبيلة	الدبيلة، حساني عبد الكريم، المقرن، حاسي خليفة، طريفاوي، الطالب العربي، بن قشه دوار الماء، قمار، الرقيبة، سيدي عون، تغزوت، ورماس.	نهج شعبان خليفة
المغير	المغير، جامعة، أم طيور، اسطيل، تندلة، سيدي عمران، شارع سيدي خليل، مرارة.	شارع شارف مُحَّد

المطلب الثالث: دور وأهداف مؤسسة سونلغاز.

تعتبر مؤسسة سونلغاز ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، حيث تؤدي دورا محوريا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية. وفي هذا السياق سنتناول الدور الحيوي للمؤسسة وأهدافها.

الفرع الأول: دور سونلغاز في الاقتصاد الوطني.

تلعب المؤسسة دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد الوطني، إذ تُعد مصدرًا أساسيًا لتزويد القطاعات الاقتصادية الرئيسية بالطاقة، سواء في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات.

في المجال الصناعي، تعتمد المصانع التحويلية والاستراتيجية بشكل كبير على الكهرباء والغاز، حيث تُشغّل مختلف الآلات والمعدات بهذه المصادر.

أما في القطاع الزراعي، فتسهم المؤسسة في توفير المضخات والمحرّكات والمعدات الفلاحية الضرورية، مما يدعم الإنتاج الزراعي.

وفي قطاع الخدمات، يُستخدم الغاز كمصدر للطاقة في وسائل النقل، بينما تُعد الكهرباء ضرورية للإنارة العمومية وتحسين الخدمات اليومية للمواطنين.

فضلًا عن ذلك، تساهم المؤسسة في خلق فرص عمل، مما يساعد على تقليص نسبة البطالة. كل هذه العوامل تؤكد الدور الحيوي لمؤسسة سونلغاز بصفتها المزود الرئيسي للطاقة ومحرّكًا أساسيًا لعجلة التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف مؤسسة سونلغاز

ورد في المادة (06) من المرسوم 26-125 المتضمن القانون الأساسي للمؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز المسماة سونلغاز ما يلي ومن بين الأهداف التي ترمي إليها سونلغاز[1]:

-إنتاج الكهرباء والغاز في الجزائر ونقلها وتوزيعها وتسويقها.

-نقل السوق لتلبية حاجاته.

-دراسة كل شكل أو مصدر للطاقة وترقيته وتنميته.

-تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو في الخارج أو مع شركات جزائرية أو أجنبية.

-إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحيازة كل حقيبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو الخارج.

-سونلغاز تخضع لقواعد القانون العام في علاقتها مع الدولة وتعرف كالتاجر في تعامله مع الأخرين وذلك وفق للقرار 280-95 ليوم 17 سبتمبر 1995 م المادة (5) ونفس القرار يعرف في مادته.(6)

-مهمات للمؤسسة وهي: تأمين الإنتاج، النقل، توزيع الطاقة الكهربائية، تأمين التوزيع العمومي للغاز وذلك للمحافظة على شروط الجودة والأمن والنقل في أقل الأسعار وهذا في إطار مهمتها للخدمات العامة.

[1] المادة 06، المرسوم التنفيذي 26-195، المتضمن القانون الأساسي لمؤسسة الجزائرية الكهرباء والغاز والمسماة سونلغاز

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.

يركز هذا المبحث على المنهجية والأدوات المستخدمة في إجراء الدراسة الميدانية، حيث يوضح الإطار المنهجي المعتمد، ومجتمع الدراسة والعينة المختارة، بالإضافة إلى الأدوات البحثية المستعملة. كما يتضمن طرق المعالجة الإحصائية للبيانات المجمعة، واختبارات الصدق والثبات للأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

الفرع الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

1-المنهج المتبع في الدراسة:

تختلف مناهج وطرق البحث العلمي الخاصة بكل موضوع دراسة باختلاف مواضع التي يتناولها البحث التي من خلالها تلزم الباحث بالتزام منهج معين.

يعتبر المنهج أحد العناصر المهمة في البحث العلمي والتي من خلالها يتمكن الباحث من الدراسة موضوع بحثه بطريقة منظمة ومرتبة عبر سلسلة من المراحل والخطوات للوصول الى حقائق معينة، ويمكن تعريف المنهج على أنه "أسلوب فني يتبع في تقصي الحقائق وتباينها"[1].

بالإضافة الى ان المنهج هو: "هو طريق اجرائي مركب ومتكامل، يعتمده الباحث للوصول الى حقيقة جديدة ينشدها للتغلب على مشكلة تستهويه أو غامضة عليه، أو تتسبب له أول مجتمعه حرجا علميا أو اجتماعيا أو عمليا سلوكيا"[2].

فالمنهج الوصفي هو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي توصل اليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها[3]:

-المنهج الوصفي التحليلي: الذي يسمح لنا بجمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة، ووصف وتحليل وتفسير النتائج المتوصل اليها.

-المنهج الاحصائي: الذي يمكننا من اختيار صحة الفرضيات باستعمال أساليب والأدوات الإحصائية في تحليل البيانات الدراسة الميدانية.

---

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، "**أسس البحث العلمي**"، دار الوراق، ط1، عمان، 2012م، ص64.

[2] حمدان مُحَّد زياد، "**البحث العلمي كنظام**"، دار التربية الحديثة، د ط، الأردن، 1989، ص61

[3] مُحَّد سرحان على محمود، "**مناهج البحث العلمي**"، دار الكتب، طبعة الثالثة، جمهورية اليمنية، ص46.

2-مجتمع وعينة الدراسة

2-1 مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة: "بأنه مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجرى عليها البحث"[1].

ويعرف أيضا: "هو مجموعة من المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة "[2].

وفي دراستنا مجتمع دراسة معروف حيث يتكون مجتمع الدراسة من جميع عمال المؤسسة سونلغاز بالوادي.

2-2 عينة الدراسة:

العينة هي جزء من المجتمع أو عدد من الحالات التي تأخذ من المجتمع الأصلي تجمع منها البيانات بقصد دراسة خصائص مجتمع الأصلي، وبهذه الطريقة فإنه يمكن دراسة الكل عن طريق الجزء بشرط ان تكون العينة ممثلة للمجتمع المأخوذة منه"[3].

بالإضافة الى ان "العينة هي أهم المحاور الأساسية في البحث العلمي وهي عبارة عن جزء من الكل قصد التحقق من فرضيات البحث، كما تعرف العينة على انها مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة"[4].

لقد تم في بحثنا هذا اختيار عينة عشوائية بسيطة من المجتمع الدراسة الكلي، وعليه تم الاعتماد على ثلاثين (30) استمارة صالحة للمعالجة، والجدول التالي يلخص وضعية توزيع الاستبيان كما يلي:

الجدول رقم (02-03): نتائج توزيع الاستبيان.

الاستبيان	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات المستبعدة		الاستبيانات الصالحة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عينة الدراسة	35	%100	33	%94.29	03	%8.57	30	%85.71

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الاستمارات الموزعة

[1] عمار بوحوش، "**مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1995، ص29

[2] عمار بوحوش، نفس المرجع، ص30.

[3] فضيل دليو،" **أسس البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية**"، قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية، ص7.

[4] ربما ماجد، "**منهجية البحث العلمي**"، مؤسسة فريدريش للنشر، لبنان، سنة2016، ص29.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

1-الاستبيان:

هو تصميم فني لمجموعة من الأسئلة حول موضوع معين لتمكين الباحث من الحصول على البيانات اللازمة للبحث من خلال إجابة الأشخاص المعنيين وهي أكثر توفيرا للجهد، والوقت والمال.

ويتم تعريف الاستبيان على انه:" تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الافراد وبطريقة موجهة ذلك أن الصيغ الإجابات تحدد مسبقا هذا يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنات كمية"[1].

لقد تم جمع بيانات اللازمة لدراسة باستخدام أداة الاستبيان موجه لعمال مؤسسة سونلغاز بالوادي ولاستكمال الجانب التطبيقي لدراسة فقد تم تصميم استمارة استبيان (انظر الملحق رقم 01) حيث يشمل مفردات عينة الدراسة التي عبرت عن آرائها واتجاهاتها من خلال الإجابة على فقرات الأسئلة التي هي تعتبر أيضا مصدر رئيسي لجمع مثل هذه البيانات.

1-1 مراحل اعداد استبيان:

تم الاستعانة في إعداد اسئلة الاستبيان، على الكتب والمراجع والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة بالإضافة الى الاعتماد على الخلفية العلمية والمدارك الشخصية لنا، من اجل وضع بعض الأسئلة في ضل الالتزام بطريقة والمنهج العلمي المتبع، حيث تم مراعاة ما يلي:

-ان تكون الأسئلة بسيطة وواضحة.

-ان تكون الأسئلة تخدم وتسهل عملية اختيار الفرضيات الموضوعة.

-أن تحتوي الأسئلة على إجابات مناسبة (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) وفق مقياس ليكارث الخماسي.

1-2 هيكل الاستبيان:

احتوى الاستبيان على 31 سؤال توزعت كما يلي:

المحور الأول: معلومات عامة: تشمل بيانات المؤهل العلمي وعدد سنوات العمل متضمنة سؤالين (2).

[1] رقاني شريفة وصنقلي عائشة، "**الالتزام التنظيمي وأثره على أداء العاملين**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم، جامعة ادرار الجزائر، سنة 2020، ص48.

المحور الثاني: التدقيق المالي: يشمل أسئلة تتعلق بموضوع التدقيق المالي، المتضمنة إحدى عشر (11) سؤال.

المحور الثالث: الأداء المالي: يشمل أسئلة متعلقة بموضوع الأداء المالي متضمنة إحدى عشر (11) سؤال.

المحور الرابع: علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي: يشمل أسئلة تتعلق بموضوع علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي متضمن سبعة (07) أسئلة.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-04): يوضح توزيع أسئلة عبارات كل محور

الرقم	المحاور	عدد العبارات
01	المعلومات العامة	02
02	التدقيق المالي	11
03	الأداء المالي	11
04	علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي	07

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الاستبيان

2-سلم القياس المستخدم:

بما أ الدراسة تعتمد على تحليل أراء أفراد عينة الدراسة وإجاباتهم على عبارات الاستبيان وبذلك نحصل على معلومات نوعية، ومن أجل تحويل هاته المعلومات النوعية الى كمية بتطبيق مختلف الأدوات والأساليب الإحصائية مع الاعتماد على مقياس ليكارث الخماسي، الذي يتناسب مع مثل هذه الدراسات، حيث تم استخدام مقياس ليكارث منذ عام 1932 م، وكان ذلك بواسطة دكتور (Likert rensis)، وهو من أشهر المقاييس استخداما نظرا لسهولة تطبيقه وتحليل نتائجه، ومن خلال هذا المقياس نستطيع معرفة اتجاهات وآراء ومواقف الافراد أي معرفة الري الشخصي من العبارات التي يقرئها الفرد المعني بالدراسة، حيث امام كل عبارة يوجد سلم تحدد عليه الدرجات التي تعبر عن اتجاه الفرد نحو هذه العبارة وقد تم الاعتماد على مقياس ليكارث خماسي، الشيء الذي من شأنه تحقيق أعلى المستويات من مصداقية النتائج المتوصل لها والتي تكون معبرة الى حد كبير عن الحقيقة، وعلى العموم تحدد درجة سلم ليكارث الخماسي كما يلي :

الجدول رقم (02-05): مقياس ليكارث الخماسي.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	4	1

المصدر: likert,R.1932.A technique for the measurement of attitudes. Archives of psychology

2-البرامج وأدوات معالجة إحصائية.

أ-البرامج الإحصائية:

من أجل معالجة وتحليل البيانات المتحصل عليها، تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية نذكر منها:

*التكرارات والنسب المئوية: لمعرفة توزيع البيانات الشخصية لعينة الدراسة.

*الوسط الحسابي: وهو من أهم المقاييس النزعة المركزية، ورمزه -X، يتم استخدامه لدلالة على متوسط مجموع قيم ظاهرة ما.

*الانحراف المعياري: وهو مقياس يستخدم لقياس مدى تشتت البيانات حول المتوسط في توزيع معين ويرمز له ديري رمزه.

*الوزن النسبي: وهوا نسبة مئوية تخصص لكل مقياس أداء في اتفاقية المنح لتحديد اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد الدراسة.

*اختبار ألفا كرو نباخ: وهوا مقياس يستخدم في البحوث الاحصائية لتحديد مدى الاتساق الداخلي للأداة القياسية المتمثلة في الاستبانة.

* اختبار تي:T-test يعد اختبار T أحد أهم الاختبارات الإحصائية وأكثرها شيوعا واستخداما في العديد من الأبحاث والدراسات، والتي تهدف إلى كشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطي عينتين، ورمزهT.

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان.

الفرع الأول: الصدق البنائي

قمنا بحساب الصدق البنائي للاستبيان بطريقة الاتساق الداخلي وذلك بحساب معامل الارتباط لكل محور من محاور الاستبيان عن الدرجة الكلية للاستبيان، تم استعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss25) لحساب قيمة r لكل محور من المحاور فتحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-06): يوضح قيمة r لحساب قيمة الصدق البنائي

الأبعاد	عدد افراد العينة الاستطلاعية	قيمة معامل الارتباط r	مستوى الدلالة sig	القرار
التدقيق المالي	20	0.825	0.000	دالة احصائيا عند 0.01
الأداء المالي		0.948	0.000	دالة احصائيا عند 0.01
علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي		0.854	0.000	دالة احصائيا عند 0.01

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (04): نجد أن قيمة معامل الارتباط r للمحاور مع الدرجة الكلية للاستبيان تتراوح بين (0.825-0.948) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 مما يؤكد على أن الاستبيان صادق من ناحية المحتوى أو المضمون.

الفرع الثاني: الثبات (التناسق الداخلي للبنود الفا كرو نباخ).

قمنا بحساب ثبات الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرو نباخ) بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإحصائية(spss25)، النتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07): يوضح قيمة الفا كرو نباخ

المحاور	عدد البنود	قيمة معامل ألفا كرو نباخ	القرار
التدقيق المالي	11	0.899	مقبول
الأداء المالي	11	0.948	مقبول
علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي	07	0.939	مقبول
الدرجة الكلية للاستبيان	29	0.962	مقبول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامجspss .

من خلال الجدول رقم(5): نجد أن قيمة ألفا كرو نباخ لمحور التدقيق المالي أي درجة التناسق الداخلي لكل بنود محور التدقيق المالي تساوي 0.899 وهي علاقة موجبة بين بنود المشكلة للمحور الثاني، ونجد أن القيمة ألفا كرو نباخ لمحور الأداء المالي أي درجة التناسق الداخلي لكل بنود محور الأداء المالي تساوي 0.948 وهي علاقة موجبة بين البنود المشكلة للمحور الثالث، ونجد أن قيمة ألفا كرو نباخ لمحور علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي أي درجة التناسق الداخلي لكل بنود محور علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي تساوي 0.939 وهي علاقة موجبة بين

البنود المشكلة للمحور الرابع ونجد أن قيمة ألفا كرو نباخ للاستبيان ككل، أي درجة التناسق الداخلي لكل بنود الاستبيان تساوي 0.962، وهي علاقة موجبة بين البنود وبذلك يمكن القول بأن الاستبيان ثابت.

المطلب الثالث: تحليل البيانات العامة

الفرع الأول: المؤهل العلمي.

الجدول رقم (02-08): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من ثانوي	01	%3.3
ثانوي	06	%20
ليسانس	06	%20
ماستر	15	%50
ماجستير	01	%3.3
دكتوراه	01	%3.3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (02-04): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي

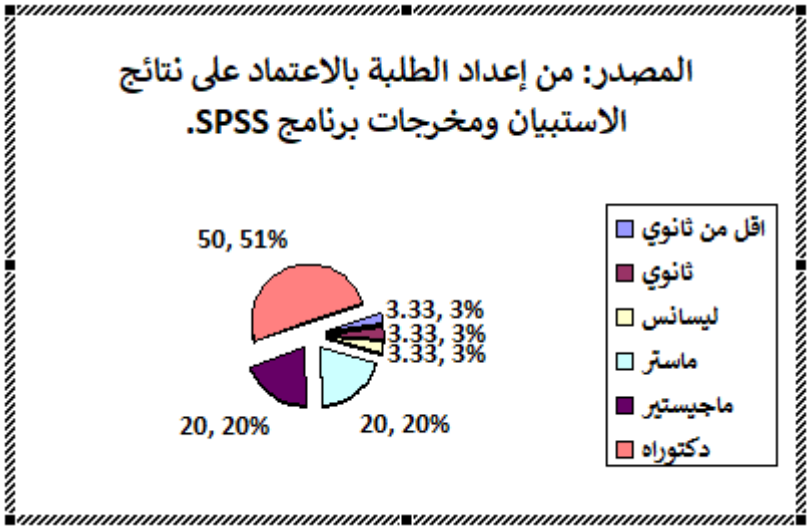

من خلال قرائتنا للجدل رقم (06) والشكل البياني رقم (01): نجد ان العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، حيث نجد أن عدد المبحوثين الذين مؤهلهم العلمي ماستر 15 عامل بنسبة 50% وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة المبحوثين الذين مؤهلهم العلمي ليسانس وثانوي وهم 06 عمال

بنسبة 20% لكل منهم، تليها نسبة المبحوثين الذين مؤهلهم العلمي أقل من الثانوي وماجستير ودكتوراه وهم عامل واحد بنسبة 3.3 %لكل منهم، وهم النسب الأدنى.

الفرع الثاني: عدد سنوات العمل

الجدول رقم (02-09): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير عدد سنوات العمل

عدد سنوات العمل	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من سنة	02	%6.7
من 2الى 5 سنوات	05	%16.7
من 6الى 10 سنوات	08	%26.7
من 10 سنوات فما فوق	15	%50
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات البرنامج.SPSS

الشكل رقم (02-05): لأعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات العمل

عدد سنوات

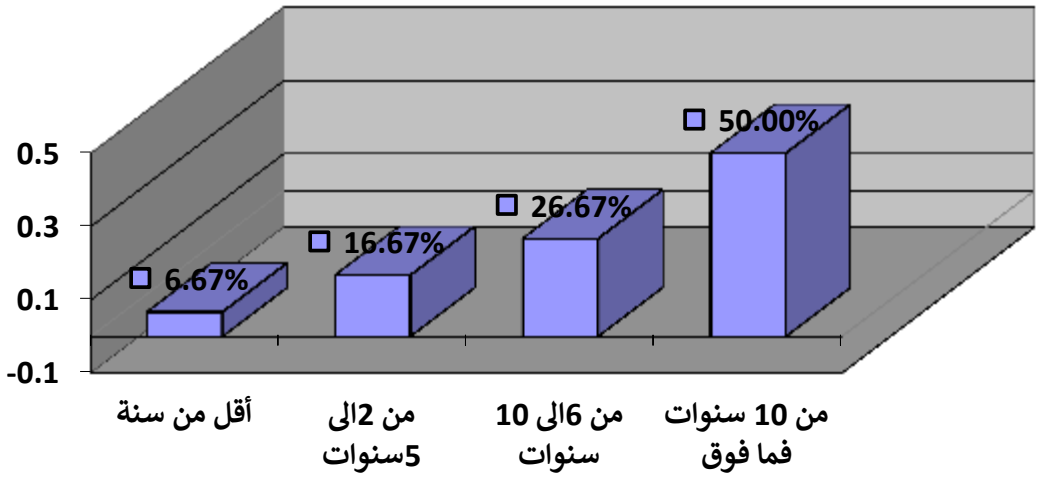

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات البرنامج.SPSS

من خلال قرائتنا للجدول رقم (07) والتمثيل البياني رقم (02): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير عدد سنوات العمل، حيث نجد عدد المبحوثين الذين لديهم أقدمية مهنية من 10 سنوات فما فوق 15 عامل بنسبة 50%، وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة المبحوثين الذين لديهم أقدمية مهنية تتراوح ما بين 6 إلى 10 سنوات 08 عمال بنسبة 26.7%، وتليها نسبة المبحوثين الذين لديهم أقدمية مهنية من 2 إلى 5 سنوات 05 عمال بنسبة 16.7 .% وتليها نسبة المبحوثين الذين لديهم أقدمية مهنية أقل من سنة 02 عمال واحد بنسبة 6.7%، وهي النسبة الأدنى.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

المطلب الأول: التحليل الاحصائي الوصفي للاستبيان.

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الاجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، وقد تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من العمال اعتمادا على اكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي، وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي، أما الارقام التي تدخل في البرنامج الاحصائي تعبر عن الأوزان، وهي: (غير موافق بشدة = 1، غير موافق = 2،محايد = 3، موافق = 4، موافق بشدة = 5) وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة اولا، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة اولى ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، و5 تمثل عدد الاختبارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.8 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-10): يوضح المحك المعتمد في الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	الأهمية	درجة التطبيق
من 1الى أقل من 1.8	من 20% -36%	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا
من 1.8 الى أقل من 2.6	من% 36 -52%	غير موافق	ضعيفة
من 2.6 الى أقل من 3.4	من 52% -68%	محايد	متوسطة
من 3.4 الى أقل من 4.2	من 68% -84%	موافق	قوية
من 4.2 الى 5	من 84% -100%	موافق بشدة	قوية جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقرر مقياس الإحصاء

الفرع الأول: التدقيق المالي

تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة من محور التدقيق المالي تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-11): نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق محور التدقيق المالي

رقم العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة				
1	2	23	0	2	3	3.63	1.066	%72.6	قوية
	6.7	76.7	0	6.7	10				
2	1	22	2	5	0	3.63	0.809	%72.6	قوية
	3.3	73.3	6.7	16.7	0				
3	2	18	5	5	0	3.57	0.858	%71.4	قوية
	6.7	60	16.7	16.7	0				
4	3	13	9	5	0	3.47	0.900	%69.4	قوية
	30	40	16	16.7	0				
5	0	15	10	5	0	3.33	0.758	%66.6	متوسطة
	0	50	33.3	16.7	0				
6	1	13	12	4	0	3.37	0.765	%67.4	متوسطة
	3.1	43.3	40	13.3	0				
7	1	10	16	3	0	3.30	0.702	%66	متوسطة
	3.1	33.3	53.3	10	0				
8	2	15	11	2	0	3.57	0.728	%71.4	قوية
	6.7	50	36.7	6.7	0				
9	3	12	10	2	3	3.33	1.093	%66.6	متوسطة
	10	40	33.3	6.7	10				
10	1	14	7	4	4	3.13	1.137	%62.6	متوسطة
	3.3	46.7	23.3	13.3	13.3				
11	2	14	8	3	3	3.30	1.088	%66	متوسطة
	6.7	46.7	26.7	10	10				
المتوسط العام لمحور ماهية التدقيق						3.42	0.640	%68.4	قوية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج spss

لقد تحصل محور "**التدقيق المالي**"، على متوسط حسابي قدره 3.42 وانحراف معياري قدر ب 0.640، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 68.4٪، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمحور التدقيق المالي، والتي تأكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة

على تطبيق التدقيق المالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي، بالتالي يوجد تطبيق قوي لتدقيق المالي، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة، وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب درجة التطبيق وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل عبارات هذا البعد والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1-تحصلت العبارة رقم (1): "**يتبع التدقيق منهجيات علمية تسمح بجمع الأدلة الكافية لتدعيم حكمه لحالة** المؤسسة "، على متوسط حسابي قدره 3.63 وانحراف معياري قدره 1.066 ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 72.6٪، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن التدقيق يتبع منهجيات علمية تسمح بجمع الأدلة الكافية لتدعيم حكمها لحالة المؤسسة.

2-تحصلت العبارة رقم (2): " **يقوم المدقق بجمع والتعرف على مختلف الإجراءات المعمول بها في** المؤسسة " على متوسط حسابي قدره 3.63 وانحراف معياري قدره 0.809، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 72.6٪ وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن المدقق يقوم بجمع وتعرف على مختلف الإجراءات المعمول بها في المؤسسة.

3-تحصلت العبارة رقم (3): "**المدقق يقيم كل طرق العمل والإجراءات وتعليمات المعمول بها في المؤسسة** " على متوسط حسابي قدره 3.57 وانحراف معياري قدره 0.858، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 71.4٪ وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن المدقق يقيم كل الطرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها في المؤسسة.

4-تحصلت العبارة رقم (4): " **يقوم المدقق بعملية التدقيق في نهاية السنة** "، على متوسط حسابي قدره 3.47 وانحراف معياري قدره 0.900، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 69.4٪، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن المدقق يقوم بعملية التدقيق في نهاية السنة.

5-تحصلت الفقرة رقم (5): " **من مزيا التدقيق النهائي وجود وقت كاف لدى المدقق مما يمكنه من التعرف على المؤسسة بصورة أفضل** "، على متوسط حسابي قدره 3.33 وانحراف معياري قدره 0.758، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 66.6٪، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على أن من مزيا التدقيق النهائية وجود وقت كاف لدى المدقق مما يمكنه من التعرف على المؤسسة بصورة أفضل.

6-تحصلت العبارة رقم (6): " **التدقيق المستمر هو أفضل نوع في المؤسسة** " على المتوسط الحسابي قدره 3.37 وانحراف معياري قدره 0.765 ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 67.4٪، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على أن التدقيق المستمرة هو أفضل نوع في المؤسسة.

7-تحصلت العبارة رقم (7): " **يتمتع قسم التدقيق باستقلالية كافية داخل المؤسسة** "، على متوسط حسابي قدره 3.30 وانحراف معياري قدره 0.702، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 66٪، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على أن يتمتع قسم التدقيق باستقلالية كافية داخل المؤسسة.

8-تحصلت العبارة رقم (8): " **يعتمد برنامج التدقيق من قبل مجلس الإدارة قبل البدء بتطبيقه** "، على متوسط حسابي قدره 3.57 وانحراف معياري قدره 0.728، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 71.4٪، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن برنامج التدقيق يعتمد من قبل مجلس الإدارة قبل البدء بتطبيقه.

9-تحصلت العبارة رقم (9): " **يتم تعين وتكليف المدققين الداخلين من قبل الإدارة ولجنة التدقيق** "، على متوسط حسابي قدره 33.3 وانحراف معياري قدره 1.093، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 66.6٪ وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على أن يتم تعيين وتكليف المدققين الداخلين من قبل الإدارة ولجنة التدقيق.

10-تحصلت العبارة رقم (10): "**يستخدم تقرير مدقق الحسابات الخارجي المطول لإظهار بعض المعلومات الاضافية والتي لا يتضمنها التقرير المختصر على القوائم المالية موضع المراجعة** "، على متوسط حسابي قدره 3.13 وانحراف معياري قدره 1.137، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 62.6٪ وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على أن يستخدم تقرير مدقق الحسابات الخارجي المطول لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتي لا يتضمنها التقرير المختصر على القوائم المالية موضع المراجعة.

11-تحصلت العبارة رقم (11): "**يتكون تقرير مراجع الحسابات من جزئين الاول لبيان مسؤولية المراجع وثاني لبيان الرأي الفني المحايد عن القوائم المالية للمؤسسة** "، على متوسط حسابي قدره 3.30 وانحراف معياري قدره 1.088، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 66٪، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على أن يتكون تقرير مراجع الحسابات من جزئين الاول لبيان مسؤولية المراجع والثاني لبيان الرأي الفني المحايد عن القوائم المالية للمؤسسة.

الفرع الثاني: الأداء المالي.

تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة من محور الأداء المالي تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-12): نتائج اراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق محور الأداء المالي

رقم العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
1	7	14	5	1	3	3.70	1.179	%74	قوية
	23.3	46.7	16.7	3.3	10				
2	4	19	3	2	2	3.70	1.022	%74	قوية
	13.3	63.3	10	6.7	6.7				
3	2	12	11	3	2	3.30	0.988	%66	متوسطة
	6.7	40	36.7	10	6.7				
4	0	10	14	3	3	3.03	0.928	%60.6	متوسطة
	0	33.3	46.7	10	10				
5	2	13	9	1	5	3.20	1.186	% 64	متوسطة
	6.7	43.3	30	3.3	16.7				
6	2	15	7	2	4	3.30	1.149	%66	متوسطة
	6.7	50	23.3	6.7	13.3				
7	3	14	7	2	4	3.33	1.184	%66.6	متوسطة
	10	46.7	23.3	6.7	13.3				
8	4	14	5	2	5	3.33	1.295	%66.6	متوسطة
	13.3	46.7	16.7	6.7	16.7				
9	4	15	4	4	3	3.43	1.194	%68.6	قوية
	13	50	13.3	13.3	10				
10	1	16	7	4	2	3.33	0.994	%66.6	متوسطة
	3.3	53.3	23.3	13.3	6.7				
11	4	11	9	3	3	3.33	1.155	%66.6	متوسطة
	13.3	36.7	30	10	10				
المتوسط العام لمحور ماهية التدقيق						3.36	0.934	% 67.2	متوسطة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامجspss.

لقد تحصل محور "**الأداء المالي** " على متوسط حسابي قدرة 3.63 وانحراف معياري قدره 0.934 ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 67.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اتجاهات افراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمحور الأداء المالي، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على تطبيق الأداء المالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي، وبالتالي يوجد تطبيق متوسط للأداء المالي، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة، وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف المراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب درجة التطبيق وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل عبارات هذا البعد والتي يعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي :

1-تحصلت العبارة رقم (1): "**تحدد عملية تقييم الأداء نقاط القوة والضعف الموجودة داخل المؤسسة**"، على متوسط حسابي قدره 3.70 وانحراف معياري قدره 1.179 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بي 74% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اغلبية أفراد العينة موافقين على أن تحدد عملية تقييم الأداء المالي نقاط القوة والضعف الموجودة لدى المؤسسة.

2-تحصلت العبارة رقم (2): " **توفر عملية تقييم الأداء المالي معلومات للمؤسسة تساعدها على تحقيق أرباحها** "، على متوسط حسابي قدره 3.70 وانحراف معياري قدره 1.022 ومن خلال التوازن النسبي المقدر ب 74% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن توفر عملية الأداء المالي معلومات للمؤسسة تساعدها على تحقيق أرباحها.

3-تحصلت العبارة رقم (3): " **تساعد أدوات التحليل في عملية تقييم الأداء المالي**" على متوسط حسابي قدره 3.30 وانحراف معياري قدره 0.899 ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 66% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اغلبية أفراد العينة محايدين على أن تساعد أدوات التحليل في عملية تقييم الأداء المالي.

4-تحصلت العبارة رقم (4): " **تستخدم مؤسسة سونلغاز بطاقة الأداء المتوازن كأسلوب للأداء المالي** " على متوسط حسابي قدره 3.03 وانحراف معياري قدره 0.928، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 60.6% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اغلبية أفراد العينة محايدين على أن تستخدم سونلغاز بطاقة الأداء المتوازن كأسلوب الأداء المالي.

5-تحصلت العبارة رقم(5) :" **يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف نشاطات المؤسسة** " على متوسط حسابي قدره 3.20 وانحراف معياري قدره 1.186 ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب

64% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اغلبية أفراد العينة محايدين على أن يستهدف تقييم الأداء لتأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف نشاطات المؤسسة.

6-تحصلت العبارة رقم (6): " **عملية تقييم الأداء تكشف الخلل الذي قد يحصل أثناء عملية التخطيط المالي للمؤسسة** "، على متوسط حسابي قدره 3.30 وانحراف معياري قدره 1.149 ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 66%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اغلبية أفراد العينة محايدين على أن عملية تقييم الأداء تكشف الخلل الذي قد يحصل أثناء عملية التخطيط المالي للمؤسسة.

7-تحصلت العبارة رقم (7):" **لتقييم الأداء أهمية كبيرة في تحسين وتطوير أداء العاملين في المؤسسة** "، على متوسط حسابي قدره 3.33 وانحراف معياري قدره 1.184، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 66.6%، وحسب ما ورد في مقياس لي كارث الخماسي يتبين أن اغلبية أفراد العينة محايدين على ان لتقييم الأداء اهمية كبيرة في تحسين وتطوير أداء العاملين في المؤسسة.

8-تحصلت العبارة رقم (8): " **يؤدي إجراء تقييم الأداء الى إجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية للمؤسسة** "، على متوسط حسابي قدره3.33 وانحراف معياري قدره 1.295 ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 66.6% وحسب ما ورد في مقياس لي كارث الخماسي يتبين أن اغلبية أفراد العينة محايدين على أن يؤدي تقييم الأداء الى أجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية للمؤسسة.

9-تحصلت العبارة رقم (9): " **يقوم تقييم الأداء يؤدي إلى خلق مناخ الثقة والتعامل الأخلاقي عن طريق تأكيد الأسس العملية والتقييم والنهوض بمستوى العاملين**" على متوسط حسابي قدره 3.43 وعلى انحراف معياري قدره 1.194،و من خلال الوزن النسبي المقدر ب 68.6% وحسب ما ورد في مقياس لي كارث الخماسي يتبين أن اغلبية أفراد العينة موافقين على أن يقوم تقييم الأداء يؤدي إلى خلق مناخ الثقة والتعامل الأخلاقي عن طريق تأكيد الأسس العملية والتقييم والنهوض بمستوى العاملين.

10-تحصلت العبارة رقم (10): " **عملية تقييم الأداء تكون بصفة دورية متسمرة** " على متوسط حسابي قدره 3.33 وانحراف معياري قدره 0.994، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 66.6% وحسب ما ورد في مقياس لي كارث الخماسي يتبين أن اغلبية أفراد العينة محايدين على أن عملية تقييم الأداء تكون بصفة دورية متسمرة.

11-تحصلت العبارة رقم (11): " **تقيس نسب نشاط مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه** " على متوسط حسابي قدره 3.33 وانحراف معياري قدره 1.155 ومن خلال الوزن النسبي المقدر

ب 66.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اغلبية أفراد العينة محايدين على أن تقيس نسب نشاط مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج من خلالT_test

بعدما قمنا بعرض النتائج الوصفية لمحاور الاستبيان، اعتمدنا على اختبار "T" للعينة البسيطة عند مستوى دلالة 5 ٪ وذلك للتأكد من دلالة الاحصائيات لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة استمارة الاستبيان وكانت قاعدة القرار المشبعة كما يلي:

. قبول الفرضية العدمية إذا كانت$Sig(\alpha) > 5\%$.

. رفض الفرضية العدمية إذا كانت$Sig(\alpha) < 5\%$.

الفرع الاول: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الاولى على انه: " **يوجد تبني كبير و فعال لعمليات تدقيق مالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$** ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختيار "T "للعينة البسيطة عند مستوى دلالة 5٪ وذلك لتأكد من الدلالة الاحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-13): يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بمحور التدقيق المالي.

رقم العبارة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	3.254	29	0.003	نقبل H1
02	4.289	29	0.000	نقبل H1
03	3.616	29	0.001	نقبل H1
04	2.841	29	0.008	نقبل H1
05	2.408	29	0.023	نقبل H1
06	2.626	29	0.014	نقبل H1
07	2.340	29	0.026	نقبل H1
08	4.264	29	0.000	نقبل H1
09	1.670	29	0.106	نقبل H0
10	0.643	29	0.526	نقبل H0
11	1.511	29	0.142	نقبل H0
الاتجاه العام لمحور "التدقيق المالي"	3.603	29	0.001	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامجspss .

التحليل :

يتضح من خلال الجدول رقم (12): الذي يبين اراء افراد العينة في المحور الاول حول " **التدقيق المالي**" من خلال الاتجاه العام حيث بلغت قيمة T المحسوبة 3.603 ومستوى دلالة 0.001 وهي اقل من مستوى معنوية 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفضH0.

H=0لا يوجد تدقيق مالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي معنوية. α =0.05

H1=1 يوجد تدقيق مالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي معنوية0.05= α .

ويتضح ايضا من خلال جدول السابق أن أراء أفراد العينة في أغلب عبارات المحور الإيجابية حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة احصائية، أي قبول الفرضية H1ورفض H0 باستثناء العبارات رقم 9و10و11 الذين جاءت قيمة T المحسوبة غير دالة احصائيا، اي قبول الفرضية H0ورفض.H1

ومنه نقبل الفرضية الفرعية الاولى التي تنص على انه: " **يوجد تدقيق مالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي معنوية."0.05= α**

الفرع الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية.

تنص الفرضية الفرعية الثانية على انه: " **يوجد أداء مالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي معنوية 0.05 = α** ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختيار "T" للعينة البسيطة عند مستوى دلالة 5٪ وذلك لتأكد من الدلالة الاحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-14): يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بمحور الأداء المالي.

رقم العبارة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	3.252	29	0.003	نقبل H1
02	3.751	29	0.001	نقبل H1
03	1.663	29	0.107	نقبل H0
04	0.197	29	0.845	نقبل H0
05	0.924	29	0.363	نقبل H0
06	1.430	29	0.163	نقبل H0
07	1.542	29	0.134	نقبل H0
08	1.409	29	0.169	نقبل H0
09	1.987	29	0.056	نقبل H1

10	1.836	29	0.077	نقبل H1
11	1.581	29	0.125	نقبل H0
الاتجاه العام لمحور "الأداء المالي"	2.133	29	0.042	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامجspss .

يتضح من خلال جدول رقم (13) الذي يبين أراء لأفراد العينة في المحور الثاني حول " الأداء المالي "من خلال الاتجاه العام حيث قيمة"T" المحسوبة 2.133 ومستوى الدلالة 0.042 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفضH0 .

H0 =لا يوجد فعالية عالية ذات دلالة إحصائية لعملية تقييم الأداء مالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي المعنوية. α =0.05

H1=يوجد فعالية عالية ذات دلالة إحصائية لعملية تقييم الأداء مالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي المعنوية. α =0.05

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن أراء أفراد العينة في أغلب العبارات المحور إيجابية حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، اي قبول الفرضية H1 ورفض H0 باستثناء العبارة رقم 3، 4، 5، 6، 7، 8، 11 الذين جاءت قيمة T المحسوبة غير دالة احصائيا، اي قبول H0 ورفض.H1

ومنه نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه: **"يوجد أداء مالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي معنويةα =0.05** ".

الفرع الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة

تنص هذه الفرضية الثالثة على أنه: **"توجد علاقة بين تدقيق المالي والأداء المالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوى معنوية α =0.05"**.

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختبار "T" للعينة البسيطة عند مستوى دلالة وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي

الجدول رقم (02-15): يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بمحور علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي

رقم العبارة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	3.958	29	0.000	نقبل H1
02	5.517	29	0.000	نقبل H1

03	4.475	29	0.000	نقبل H1
04	3.673	29	0.001	نقبل H1
05	3.788	29	0.001	نقبل H1
06	3.218	29	0.003	نقبل H1
07	2.289	29	0.030	نقبل H1
الاتجاه العام لمحور "التدقيق المالي"	4.429	29	0.000	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامجspss .

يتضح من خلال الجدول رقم (13) الذي يبين اراء أفراد العينة في المحور الثالث حول " **علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي** "، من خلال الاتجاه العام حيث بلغة قيمة T المحسوبة 4.429 ومستوى دلالة 0.000 وهي اقل من مستوى معنوية 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفضH0

H0 =لا توجد علاقات بين التدقيق المالي والأداء المالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي المعنوية α =0.05.

H1=توجد علاقة بين التدقيق المالي والأداء المالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي المعنوية α=0.05.

ويتضح ايضا من خلال الجدول سابق ان اراء أفراد العينة في جميع العبارات المحور ايجابيه حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة احصائية، اي قبول الفرضية H1 ورفض.H0

ومنه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على انها: " **توجد علاقة بين التدقيق المالي والأداء المالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي المعنوية α =0.05** ".

المطلب الثالث: نتائج الدراسة

بعد تحليل مخرجات الاستبيان بواسطة استخدام برنامجSPSS 25K ، وبعض الأساليب والأدوات الاحصائية، تم التمكن من إثبات كافة فرضيات الدراسة وهي:

-يوجد تحسين للأداء المالي من خلال التدقيق المالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي المعنوية α=0.05

-يوجد أداء مالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي المعنوية.α = 0.05

-توجد علاقة بين التدقيق المالي والأداء المالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي عند مستوي المعنويةα=0.05

خلاصة الفصل:

لقد تضمن هذا الفصل دراسة ميدانية في مؤسسة سونلغاز بالوادي، بهدف محاولة التعرف على دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة، وذلك من خلال أداة الاستبيان الموجهة لفائدة عينة المكونة من ثلاثون عامل من المؤسسة سالفة الذكر، فإنه من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة وذلك عبر مراحل وخطوات اتضح أنه التدقيق المالي له دور في تحسين الأداء المالي في مؤسسة سونلغاز بالوادي. وذلك من خلال المساعدة على كشف مواطن الخلل والغش والفساد المالي والإداري وبالتالي العمل على تصحيح المسار ومنه تحسين الأداء المالي.

الخاتمة

وفي الختام، يمكن القول إن التدقيق المالي يلعب دورًا هامًا في تحسين الأداء المالي للشركات. من خلال تحديد المخاطر المالية، وتحسين الرقابة الداخلية، وتوفير التوصيات، يمكن للتدقيق المالي أن يساعد في تحسين الربحية، وتعزيز الثقة المالية، وتحسين الشفافية المالية.

إن تطبيق التدقيق المالي بشكل فعال يمكن أن يساعد الشركات على تحقيق أهدافها المالية، وتعزيز قدرتها على المنافسة في السوق. كما يمكن أن يساعد في تحسين العلاقة بين الشركة والمستثمرين، والعملاء، والموردين.

لذلك، فإن التدقيق المالي يعد أداة هامة لتحسين الأداء المالي للشركات، وينبغي على الشركات أن توليه اهتمامًا كبيرًا في استراتيجيتها المالية.

اختبار فرضيات:

من خلال هاته الدراسة يمكن الإجابة على الفرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الاولى : التدقيق المالي هو فحص القوائم المالية يشمل على البحث وتقييم تحليلي للخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي ،وهذا ما يثبت صحه الفرضية الاولى : التدقيق المالي هو عملية فحص منتظمة للقوائم المالية ولواحقها مع إبداء الرأي حول المعلومات المالية التي تحتويها.

الفرضية الثانية : التدقيق المالي بكل انواعه له أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات كونه يساعد على تأهيل المعلومات لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرارات ذات جودة وفعالية وبالموازنة خطوات عملية اتخاذ القرارات.

الفرضية الثالثة : يساهم التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وقد توصلنا من خلال تحليل وتدقيق بعض مؤشرات الأداء المالي ومعرفة الإجراءات اللازمة وهذا ما يساهم في تحسين الأداء المالي

الاقتراحات:

_ضرورة توفير دائرة أو مصلحة خاصة بالتدقيق المالي

_الاهتمام أكثر بمؤشرات الأداء المالي

_العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق المالي وتفعيل دورها داخل المؤسسة

النتائج المتوصل إليها:

-إن استعمال وظيفة التدقيق المالي في تحسين الادارة المالية داخل مؤسسة له دور مهم للوصول إلى الصورة الصحيحة للمؤسسة وكذا معرفة المركز المالي خلال كل فترة.

-الرقابة الداخلية هي الأساس الذي يعتمد عليه المدقق عند وضع خطة العمل والتقليل من نقاط الضعف وعدم ارتكاب الأخطاء ومنع حدوث أي تلاعب داخل المؤسسة.

-إن كفاءة الوظيفة المالية وفعاليتها في أداء نشاطها ينعكس إيجابيا على تحقيق المردودية والعمل على تحسينها.

-تسمح عملية التدقيق المالي بإعطاء قراءة شاملة للوضعية المالية للمؤسسة ومنه التوصل إلى قرارات تساهم في تحسين أداء المؤسسة.

-نعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المدقق المحاسبي في عملية إعداده لتقرير الوضعية المالية لاي مؤسسة.

-تحقيق المؤسسة التوازن المالي خلال الفترة المدروسة من ناحية المؤشرات المالية.

-تقرير المدقق المحاسبي له دور في الكشف عن مناطق الخلل، والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحد منه.

آفاق البحث:

من خلال النتائج هذه الدراسة وأهم الاقتراحات المقدمة يمكن عرض بعض الجوانب التي لم تشملها الدراسة والتي من الممكن أن تكون محل البحث مستقبلا كما يلي:

_ دور التدقيق المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

_دور معايير التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

_دور التدقيق الداخلي في منع التحاليل والفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

***الكتب:**

1. أبو الفتوح على فضالة، "**المراجعة العامة**"، ط2، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،1996.
2. إسماعيل عرباجي، "**اقتصاد المؤسسة: أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1996.
3. خالد أمين عبد الله، "**التدقيق والرقابة في البنوك**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص19
4. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية)** طبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن 2004.
5. خالد أمين، عبد الله، "**التدقيق والرقابة في البنوك**"، طبعة الألى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
6. الخطيب طلال مُحَّد والمسعودي حيدر،" **المحاسبة المالية المتوسطة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**"، الطبعة الثالثة، دار الكتب لنشر والتوزيع، 2010، القاهرة
7. رزق أبو زيد الشحنة، "**تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقا للمعايير التدقيق الدولية**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
8. ريما ماجد، "**منهجية البحث العلمي**"، مؤسسة فريدريش للنشر، لبنان، سنة2016.
9. زينب مليكة، بوشنقير الميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
10. سامي مُحَّد الوقاد، "**تدقيق الحسابات**"، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص:21.
11. سهام مُحَّد موسى، "**نوال إبراهيم شين، الإدارة الإستراتيجية والأداء المفاهيم ونماذج القياس**"، دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، عمان، 2017.
12. شاكر الخشالي، "**العلاقة بين ابعاد الهيكل التنظيمي وحاجات المديرين في شركات التأمين الأردنية**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد33، العدد1، 2006.
13. طارق طه، "**إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية الطبعة الأولى، 2007.
14. طارق عبد العال حماد، "**موسوعة معايير المراجع**"، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

15. طواهر مُحَّد التهامي، صديقي المسعود، "**المراجعة وتدقيق الحسابات**"، ط2، 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

16. عاطف وليم اندراوس، "**التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.

17. عبد الحكم أحمد الخزامي، "**القاموس المالي–financial dictionary/ انجليزية –عربي**"، **الطبعة** الأولى، القاهرة، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، 2010.

18. عبد الفتاح الصحن واحمد عبيد، وآخرون، "**أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث**"، مصر، 2007.

19. عبد الله حسن عواد، "**إدارة وتقييم الأداء**"، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2017.

20. علي عبد القادر الذنيبات، "**تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية**"، الطبعة الخامسة، دار وائل، الأردن، 2015.

21. عمار بوحوش،" **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

22. العمرات احمد صالح، "**المراجعة الداخلية الإطار النظري المحتوى سلوكي**"، ط1، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

23. فضيل دليو،" **أسس البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية**"، قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية.

24. مُحَّد الذنيبات، "**المناخ التنظيمي وأثره على أداء العاملين في أجهزة الرقابة المالية والإدارية في الأردن**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 26، العدد1، 1999.

25. مُحَّد الطراونة، "**أثر العوامل الداخلية الإدارية والفنية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة: دراسة تحليلية**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد23، العدد2، 1996.

26. مُحَّد سرحان على محمود،" **مناهج البحث العلمي**"، دار الكتب، طبعة الثالثة، جمهورية اليمنية.

27. مُحَّد عماد الدرابيع، الأداء المالي، 2019/07/01.

28. مُحَّد قدري محسن، "**أدارة الأداء المتميز**"، دار الجامعة الجديدة، الأردن، 2014.

29. مُحَّد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، الطبعة الأولى، دار الحمد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

30. مُحَّد محمود الزبيدي، "**التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، دار مؤسسة الوراق، عمان، 2000.

31. محمود السيد الناغي، "**المراجعة إطار النظرية والممارسة**"، ط2، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1992.

32. مصطفى يوسف الكافي، "**إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

33. هادي التميمي، "**مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**"، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

34. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "**التسيير المالي**"، ج1، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.

***المذكرات**

1. رقاني شريفة وصنقلي عائشة، "**الالتزام التنظيمي وأثره على أداء العاملين**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم، جامعة ادرار الجزائر، سنة 2020.

2. سوزان حسن عبد، "**الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات الصناعية الأردنية متهددة المنتجات**"، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك أربد، 2003.

3. ضوفي حمزة، "**فعالية تطبيق الحكومة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي**"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص :مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2025.

4. طير اللويزة، سايغي باهية فريال، "**فعالية التحليل المالي في تقييم المؤسسة**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والتدقيق، 2014-2015.

5. عادل عشي، " **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم**"، مذكرة تخرد لنيل شهادة الماجيستير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة.

6. عادل يعيشي، "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**"، مذكرة تخرج مقدمة من متطلبات شهادة ماجيستير في علوم التسيير المؤسسات الصناعية، جامعة خيضر بسكرة، دفعة 2002.

7. عبد المخلوفي عبد الهادي، "**دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي**"، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علو التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة،2016.

8. عقبي حمزة، **إنعاكاسات تطبيق نظام المحاسبة المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2017.

9. عمير عبد القادر، علالي مُحَّد، "**دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

10. مُحَّد أمين ما زون، "**التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**"، مذكرة نيل الماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

***الموسوعات والمجلات**

1. زبيدي البشير وسعيدي يحي، "**جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي دراسة (حالة مجمع صيدال)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 09، المجلد الثاني، جامعة الوادي، 2010.
2. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009.
3. طارق عبد العال حماد، " **موسوعة معايير المراجعة**"، ج1، 3، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2004.
4. مجدي مُحَّد سامي، "**دور لجان المراجعة في الحوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية**"، مجلة جامعة الإسكندرية، مصر، لعدد2، المجلد رقم46، يوليو2009.
5. مُحَّد الطراونة، "**التكنولوجيا والهيكل التنظيمي: دراسة ميدانية**"، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد14، العدد 2، 1998.

***القوانين والمراسيم**

1.المادة 06، المرسوم التنفيذي 26-195، المتضمن القانون الأساسي لمؤسسة الجزائرية الكهرباء والغاز والمسماة سونلغاز.

***المراجع باللغة الأجنبية**

1. Ham Mini-Allele, "Le control interne et l'élaboration Du Bilan comptable", office Des publications universities, Alger, 2003.
2. Makhamreh ،muhsen, "Factors Affecting corpate performance in Jordan", Dira sat, vol, x…1986.
3. Pierre canson, "La gestion Financière de L'entreprise 5eme edition donoud, Paris, 1979.
4. Yvon Mougin, Les Nouvelles pratiques d'audit, Dar Al Nasher AFNOR ? France, 2008.

الملاحق

الملحق رقم (01): استمارة الاستبيان.

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

تخصص: مالية مؤسسة

الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته في إطار التحضير لمذكرة تخرج الحصول على شهادة ليسانس في تخصص مالية مؤسسة حول موضوع (مساهمة التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي)، نضع بين ايديكم هذا الاستبيان بغرض إفادتنا ببعض البيانات ذات صلة ببحثنا من خلال الإجابة على الأسئلة المرفقة بوضع علامة(X) في الخانة المناسبة وفي الاخير نشكركم على حسن تفهمكم وتعاونكم معنا، ونؤكد لكم إن المعلومات المصرح بها ستكون موضع السرية التامة.

اعداد الطلبة:

*تواوه كوثر

*كينة عائشة

*زغومة ثلجة

المحور الأول: معلومات عامة

المؤهل العلمي

أقل من ثانوي ☐ مستوى ثانوي ☐ مستوى ليسانس ☐ مستوى ماستر ☐

مستوى ماجستير ☐ مستوى دكتوراه ☐

عدد سنوات العمل:

أقل من سنة ☐ من الى 5سنوات ☐ من 6الى 10 سنوات ☐

من 10 سنوات فما فوق ☐

المحور الثاني: ماهية التدقيق

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يتبع التدقيق منهجيات علمية تسمح بجمع الأدلة الكافية لتدعيم حكمها لحالة المؤسسة.					
2	يقوم المدقق بجمع والتعرف على مختلف الإجراءات المعمول بها في المؤسسة.					
3	المدقق يقيم كل طرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها في المؤسسة.					
4	يقوم المدقق بعملية التدقيق في نهاية السنة.					
5	من مزايا التدقيق النهائية وجود وقت كاف لدى المدقق مما يمكنه من التعرف على المؤسسة بصورة أفضل.					
6	التدقيق المستمر هو أفضل نوع في المؤسسة.					
7	يتمتع قسم التدقيق باستقلالية كافية داخل المؤسسة.					
8	يعتمد برنامج التدقيق من قبل مجلس الإدارة قبل البدء بتطبيقه.					
9	يتم تعين وتكليف المدققين الداخلين من قبل الإدارة ولجنة التدقيق.					
10	يستخدم تقرير مدقق الحسابات الخارجي المطول لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتي لا يتضمنها التقرير المختصر على القوائم المالية موضع المراجعة.					
11	يتكون تقرير مراجع الحسابات من جزئيين الاول لبيان مسؤولية المراجع والثاني لبيان الرأي الفني المحايد عن القوائم المالية لمؤسسة.					

المحور الثالث: الأداء المالي

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تحديد عملية تقييم الأداء المالي نقاط القوة والضعف الموجودة لدى للمؤسسة					
2	تتوفر عملية تقييم الأداء المالي معلومات للمؤسسة تساعدها على تحقيق أرباحها.					
3	تساعد أدوات التحليل في عملية تقييم الأداء المالي					
4	تستخدم مؤسسة سونلغاز بطاقة الأداء المتوازي كأسلوب لتقييم الأداء					
5	يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف نشاطات المؤسسة					
6	عملية التقييم الأداء تكشف الخلل الذي قد يحصل أثناء عملية التخطيط المالي					
7	لتقييم الأداء أهمية كبيرة في تحسين وتطوير أداء العاملين في المؤسسة					
8	يؤدي تقييم الأداء الى اجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية في المؤسسة.					
9	تقييم الأداء يؤدي الى خلق مناخ ثقة والتعاون الأخلاقي عن طريق تأكيد الأسس العملية والتقييم ونهوض بمستوى العاملين.					
10	عملية تقييم الأداء تكون بصفة دورية مستمرة.					
11	تقيس نسب النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه					

المحور الرابع: علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي.

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يساهم التدقيق الخارجي في تحسين فعالية الأداء في المؤسسة					
2	يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق فعالية الأداء في المؤسسة					
3	يلعب التدقيق المحاسبي دورا مهم في إدارة المخاطر داخل المؤسسة					
4	يقوم المدقق بتقييم وتقييم الأداء المالي في المؤسسة					
5	يقوم التدقيق المحاسبي في اكتشاف الانحرافات داخل المؤسسة					
6	يساهم التدقيق المحاسبي في تحقيق الأهداف					
8	يساهم التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرارت داخل المؤسسة					

الملحق رقم (02): بعض مخرجات برنامج الـ spss.

Corrélation

		الدرجة–الكلية	التدقيق	الأداء–المالي	علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي
الدرجة–الكلية	Corrélation de Pearson	1	،825"	،825"	،825"
	Sig. (Bilatérale)		,000	,000	,000
	N	20	20	20	20
التدقيق	Corrélation de Pearson	،825"	،825"	،825"	،825"
	Sig. (Bilatérale)	,000		,000	,000
	N	20	20	20	20
الأداء–المالي	Corrélation de Pearson	،825"	،825"	،825"	،825"
	Sig. (Bilatérale)	,000	,000		,000
	N	20	20	20	20
علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي	Corrélation de Pearson	،825"	،825"	،825"	1
	Sig. (Bilatérale)	,000	,040	,001	
	N	20	20	20	20

** La corrélation est significative au niveau0.01(bilateral).

** La corrélation est significative au niveau0.05(bilateral).

Statistiques de fiabilité

Alpha de Conbach	Nombre D'éléments
،899	11

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,948	11

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,939	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,962	29

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من ثانوي	1	3,3	3,3	3,3
	ثانوي	6	20,0	20,0	23,3
	ليسانس	6	20,0	20,0	43,3
	ماستير	15	50,0	50,0	93,3
	ماجستير	1	3,3	3,3	96,7
	دكتوراه	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

عدد سنوات العمل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من سنة	2	6,7	6,7	6,7
	من 2 إلى 5 سنوات	5	16,7	16,7	23,3
	من 6 إلى 10 سنوات	8	26,7	26,7	50,0
	من 10 سنوات فما فوق	15	50,0	50,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	2	6,7	6,7	16,7
	موافق	23	76,7	76,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	16,7	16,7	16,7
	محايد	2	6,7	6,7	23,3
	موافق	22	73,3	73,3	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	16,7	16,7	16,7
	محايد	5	16,7	16,7	33,3
	موافق	18	60,0	60,0	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	16,7	16,7	16,7
	محايد	9	30,0	30,0	46,7
	موافق	13	43,3	43,3	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	16,7	16,7	16,7
	محايد	10	33,3	33,3	50,0
	موافق	15	50,0	50,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	13,3	13,3	13,3
	محايد	12	40,0	40,0	53,3
	موافق	13	43,3	43,3	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
	محايد	16	53,3	53,3	63,3
	موافق	10	33,3	33,3	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	11	36,7	36,7	43,3
	موافق	15	50,0	50,0	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	2	6,7	6,7	16,7
	محايد	10	33,3	33,3	50,0
	موافق	12	40,0	40,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	4	13,3	13,3	26,7
	محايد	7	23,3	23,3	50,0
	موافق	14	46,7	46,7	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	3	10,0	10,0	20,0
	محايد	8	26,7	26,7	46,7
	موافق	14	46,7	46,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0

	Total	30	100,0	100,0	

ع1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	1	3,3	3,3	13,3
	محايد	5	16,7	16,7	30,0
	موافق	14	46,7	46,7	76,7
	موافق بشدة	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	2	6,7	6,7	13,3
	محايد	3	10,0	10,0	23,3
	موافق	19	63,3	63,3	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	3	10,0	10,0	16,7

	محايد	11	36,7	36,7	53,3
	موافق	12	40,0	40,0	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	3	10,0	10,0	20,0
	محايد	14	46,7	46,7	66,7
	موافق	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	16,7	16,7	16,7
	غير موافق	1	3,3	3,3	20,0
	محايد	9	30,0	30,0	50,0
	موافق	13	43,3	43,3	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع6

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	غير موافق بشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	2	6,7	6,7	20,0
	محايد	7	23,3	23,3	43,3
	موافق	15	50,0	50,0	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	2	6,7	6,7	20,0
	محايد	7	23,3	23,3	43,3
	موافق	14	46,7	46,7	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	16,7	16,7	16,7
	غير موافق	2	6,7	6,7	23,3
	محايد	5	16,7	16,7	40,0
	موافق	14	46,7	46,7	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	4	13,3	13,3	23,3
	محايد	4	13,3	13,3	36,7
	موافق	15	50,0	50,0	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	4	13,3	13,3	20,0
	محايد	7	23,3	23,3	43,3
	موافق	16	53,3	53,3	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	3	10,0	10,0	20,0
	محايد	9	30,0	30,0	50,0
	موافق	11	36,7	36,7	86,7

	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
س1	30	3,63	1,066	,195
س2	30	3,63	,809	,148
س3	30	3,57	,858	,157
س4	30	3,47	,900	,164
س5	30	3,33	,758	,138
س6	30	3,37	,765	,140
س7	30	3,30	,702	,128
س8	30	3,57	,728	,133
س9	30	3,33	1,093	,200
س10	30	3,13	1,137	,208
س11	30	3,30	1,088	,199
التدقيق	30	3,4212	,64037	,11692

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
س1	3,254	29	,003	,633	,24	1,03
س2	4,289	29	,000	,633	,33	,94
س3	3,616	29	,001	,567	,25	,89

س4	2,841	29	,008	,467	,13	,80
س5	2,408	29	,023	,333	,05	,62
س6	2,626	29	,014	,367	,08	,65
س7	2,340	29	,026	,300	,04	,56
س8	4,264	29	,000	,567	,29	,84
س9	1,670	29	,106	,333	-,07	,74
س10	,643	29	,526	,133	-,29	,56
س11	1,511	29	,142	,300	-,11	,71
التدقيق	3,603	29	,001	,42121	,1821	,6603

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ع1	30	3,70	1,179	,215
ع2	30	3,70	1,022	,187
ع3	30	3,30	,988	,180
ع4	30	3,03	,928	,169
ع5	30	3,20	1,186	,217
ع6	30	3,30	1,149	,210
ع7	30	3,33	1,184	,216
ع8	30	3,33	1,295	,237
ع9	30	3,43	1,194	,218
ع10	30	3,33	,994	,182
ع11	30	3,33	1,155	,211
الأداء_المالي	30	3,3636	,93383	,17049

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
ع1	3,252	29	,003	,700	,26	1,14
ع2	3,751	29	,001	,700	,32	1,08
ع3	1,663	29	,107	,300	-,07	,67
ع4	,197	29	,845	,033	-,31	,38
ع5	,924	29	,363	,200	-,24	,64
ع6	1,430	29	,163	,300	-,13	,73
ع7	1,542	29	,134	,333	-,11	,78
ع8	1,409	29	,169	,333	-,15	,82
ع9	1,987	29	,056	,433	-,01	,88
ع10	1,836	29	,077	,333	-,04	,70
ع11	1,581	29	,125	,333	-,10	,76
الأداء_المالي	2,133	29	,042	,36364	,0149	,7123

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
م1	30	3,73	1,015	,185
م2	30	3,87	,860	,157
م3	30	3,83	1,020	,186
م4	30	3,67	,994	,182
م5	30	3,80	1,157	,211

م6	30	3,77	1,305	,238
م7	30	3,50	1,196	,218
علاقة التدقيق المالي بالإدارة المالية	30	3,7381	,91287	,16667

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3				
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur
م1	3,958	29	,000	,733	,35
م2	5,517	29	,000	,867	,55
م3	4,475	29	,000	,833	,45
م4	3,673	29	,001	,667	,30
م5	3,788	29	,001	,800	,37
م6	3,218	29	,003	,767	,28
م7	2,289	29	,030	,500	,05
علاقة التدقيق المالي بالإدارة المالية	4,429	29	,000	,73810	,3972

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3
	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Supérieur
م1	1,11
م2	1,19
م3	1,21
م4	1,04

م5	1,23
م6	1,25
م7	,95
علاقة التدقيق المالي بالإدارة المالية	1,0790

Corrélations

		التدقيق	الأداء_المالي
التدقيق	Corrélation de Pearson	1	,842**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	30	30
الأداء_المالي	Corrélation de Pearson	,842**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).